الحروف المقطعة
في أوائل بعض السور القرآنية

بقلم

دكتور
عبد الله الشمندي عبد الله محمود العواري

مدرس التفسير وعلوم القرآن
بكلية أصول الدين - بالقاهرة

إن المطلع على كتب التفسير وغيرها من الكتب التى عنيت بشأن الحروف المقطعة فى أول بعض سور القرآن الكريم يلاحظ عدة أمور .

أولها : اختلاف أراء العلماء وتباين أقوالهم تبايناً تضل معه الفكرة .

ثانيها : بعض هذه الكتب يذكر أصحابها كل ماورد بشأن هاته الحروف دون مناقشة أوتحقيق الأمر الذى يجعلك تعتقد أن كل هذه الأقوال مرادة . ورغم أنهم يذكرون من بين ما يذكرون المعنى الراجح من بين الأقوال الواردة فى معناها إلا أنهم لم ينصوا عليه . ولذلك لايهتدى إليه إلا من له علاقة بالدراسات القرآنية .

ثالثها : بعض هذه الكتب رجح أصحابها ، فى معنى الحروف المقطعة ماحقه أن يكون مرجوحاً .

رابعها : خلط بعض أصحاب هذه الكتب . بين معنى هاته الحروف وبين الغرض منها وثمة فرق كبير بين الأمرين حسبما سيأتيك نبؤه بعد إن شاء الله تعالى .

لهذا كله رأيت — مستعينا بالله عز وجل — أن أضع هذه الدراسة التى تهدف إلى جمع شتات أقوال العلماء المختلفة بشأن هاته الحروف وتنسيقها ومناقشتها مناقشة موضوعية تهدف - أيضاً - إلى تحقيق الحق الحقيق بالإعتبار وإزاحة مايطمس وجه مرآة هذا الحق من غبار .

وآمل أن يصل القارىء الكريم من خلال هذه الدراسة إلى الرأى الراجح من أقرب طريق ، دون الرجوع إلى أمهات الكتب المعنية بهذا الأمر . والتى يضنيه البحث فيها وراء هذا الرأى وقد لا يصل إليه . فالمسألة شائكة والكلام فيها كثير ..

فأقول وبالله التوفيق .

الحروف التى ألغى الله ذكرها من هذه الأجناس مكثورة بالمذكور منها فسبحان الذى دقت فى كل شىء حكمته .

وقد علمت أن معظم الشىء وجله ينزل منزلة كله ، وهو المطابق للطائف التنزيل واختصاراته . اهـ[1] .

قلت : الناظر فى كلام صاحب الكشاف يلاحظ أن أنصاف الأجناس التى ذكرها ليست كلها على وجه التحقيق بل منها ما هو على وجه التقريب .

فما ذكره من أنصاف المهموسة والمجهورة ، والشديدة ، والرخوة ، والمطبقة والمنفتحة فهو على وجه التحقيق — أى هو نصفها بالفعل — وليس فيها كسر يجبر بالزيادة أو يستغنى عنه ويقتصر على الأقل .

وأما ما ذكره عن المستعلية ، والمنخفضة ، والقلقلة فهو على وجه التقريب .

وبيان ذلك : أن حروف المستعلية سبعة لا نصف لها صحيحاً فاقتصر منها على ثلاثة وتدورك هذا النقصان فى أسماء المنخفضة التى تقابلها فذكر منها أحد عشر ترك عشرة . حيث مجموع حروفها واحد وعشرون حرفاً .

وكما فى حروف القلقلة وهى خمسة والمذكور منها اثنان .. [2] .

---

(١) الكشاف للزمخشرى جـ ١ ص ٢٣

(٢) المصدر السابق ص ٢٣ — ٢٤

المبحث الأول

الحروف المقطعة بين المحكم والمتشابه[1]

الناظر فى موقف العلماء من هاته الحروف من جهة كونها أمن المحكم هى أم من المتشابة ؟ يلاحظ أنه يرجع فى مجمله إلى قولين :

أولهما : أنها من المتشابه الذى استأثر الله بعلمه .

وهذا القول يعنى أنه لا شأن لنا بها ونحن غير مطالبين بالبحث عن معناها لأن مدلولاتها ومعانيها علم مستور وسر محجوب استأثر الله تعالى به .

قال الإمام الرازى : ورد عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه : لله فى كل كتاب سر وسره فى القرآن أوائل السور .

وعن الإمام على كرم الله وجهه إن لكل كتاب صفوة وصفوة هذا الكتاب حروف التهجى وعن ابن عباس رضى الله عنهما : عجزت العلماء عن إدراكها . اهـ[2] .

وذكر الإمام القرطبى عن أبى الليث السمرقندى أنه ذكر عن عمر وعثمان وابن مسعود أنهم قالوا : الحروف المقطعة من المكتوم الذى لا يفسر .

وقال عامر الشعبى وسفيان الثورى وجماعة من المحدثين : هى سر الله

---

(١) يقصد بالمتشابه ما كان غير معروف المعنى واستأثر الله بعلمه بغض النظر عن تعريفات العلماء المختلفة للمتشابه .

(٢) تفسير الرازى جـ ٢ ص ٣ ط أولى .

الحروف التى ألغى الله ذكرها من هذه الأجناس مكثورة بالمذكور منها فسبحان الذى دقت فى كل شىء حكمته .

وقد علمت أن معظم الشىء وجله ينزل منزلة كله ، وهو المطابق للطائف التنزيل واختصاراته . اهـ[1] .

قلت : الناظر فى كلام صاحب الكشاف يلاحظ أن أنصاف الأجناس التى ذكرها ليست كلها على وجه التحقيق بل منها ما هو على وجه التقريب .

فما ذكره من أنصاف المهموسة والمجهورة ، والشديدة ، والرخوة ، والمطبقة والمنفتحة فهو على وجه التحقيق — أى هو نصفها بالفعل — وليس فيها كسر يجبر بالزيادة أو يستغنى عنه ويقتصر على الأقل .

وأما ما ذكره عن المستعلية ، والمنخفضة ، والقلقلة فهو على وجه التقريب .

وبيان ذلك : أن حروف المستعلية سبعة لا نصف لها صحيحاً فاقتصر منها على ثلاثة وتدورك هذا النقصان فى أسماء المنخفضة التى تقابلها فذكر منها أحد عشر ترك عشرة . حيث مجموع حروفها واحد وعشرون حرفاً .

وكما فى حروف القلقلة وهى خمسة والمذكور منها اثنان .. [2] .

(١) الكشاف للزمخشرى جـ ١ ص ٢٣

(٢) المصدر السابق ص ٢٣ — ٢٤

المبحث الأول

الحروف المقطعة بين المحكم والمتشابه[1]

الناظر فى موقف العلماء من هاته الحروف من جهة كونها أمن المحكم هى أم من المتشابة ؟ يلاحظ أنه يرجع فى مجمله إلى قولين :

أولهما : أنها من المتشابه الذى استأثر الله بعلمه .

وهذا القول يعنى أنه لا شأن لنا بها ونحن غير مطالبين بالبحث عن معناها لأن مدلولاتها ومعانيها علم مستور وسر محجوب استأثر الله تعالى به .

قال الإمام الرازى : ورد عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه : لله فى كل كتاب سر وسره فى القرآن أوائل السور .

وعن الإمام على كرم الله وجهه إن لكل كتاب صفوة وصفوة هذا الكتاب حروف التهجى وعن ابن عباس رضى الله عنهما : عجزت العلماء عن إدراكها . اهـ[2] .

وذكر الإمام القرطبى عن أبى الليث السمرقندى أنه ذكر عن عمر وعثمان وابن مسعود أنهم قالوا : الحروف المقطعة من المكتوم الذى لا يفسر .

وقال عامر الشعبى وسفيان الثورى وجماعة من المحدثين : هى سر الله

(١) يقصد بالمتشابه ما كان غير معروف المعنى واستأثر الله بعلمه بغض النظر عن تعريفات العلماء المختلفة للمتشابه .

(٢) تفسير الرازى جـ ٢ ص ٣ ط أولى .

فى القرآن ولله فى كل كتاب من كتبه سر فهى من المتشابه الذى انفرد الله تعالى بعلمه ولا يجب أن يتكلم فيها ولكن نؤمن بها ونقرأ كما جاءت (١).

وقال أبو حاتم : لم نجد الحروف المقطعة فى القرآن إلا فى أوائل السور ولا ندرى ما أراد الله عزوجل بها (٢) .

وقال أبو حيان : والذى أذهب إليه أن هذه الحروف التى فى فواتح السور هى من المتشابه الذى استأثر الله بعلمه . أ هـ (٣) .

وإلى هذا القول نحا العلامة الألوسى حيث قال : والذى يغلب على الظن أن تحقيق ذلك علم مستور وسر محجوب عجزت العلماء — كما قال ابن عباس — عن إدراكه ، وقصرت خيول الخيال عن لحاقه . وذكر قولى الصديق والشعبى السابقين . ثم قال .

بين المحبين سر ليس يفشيه قول ولا قلم للخلق يحكيه

ثم قال : وجهل أمثالنا بالمراد منها لا يضر وفى ذلك مافيه من كمال الإنقياد من المأمور للآمر :

لو قال تيها قف على جمرة الغضى لوقفت ممتثلا ولم أتململ . اهـ (٤)

وقال العلامة الصاوى إن القول بأنها غير معروفة المعنى وأن الله أختص نفسه بعلمها : هو الحق (٥) .

(١) تفسير القرطبى جـ١ ص ١٥٤ ط . دار إحياء التراث العربى بيروت
(٢) المصدر السابق . ص ١٣٤ ط دار الكتب المصرية .
(٣) البحر المحيط لأبى حيان جـ ١ ص ٣٥ ط ٢ دار الفكر
(٤) روح المعانى للألوسى جـ ١ ص ١٠٠ ط ٤ دار إحياء التراث العربى بيروت .
(٥) حاشية الصاوى على الجلالين جـ ١ ص ٢٦

واحتج أصحاب هذا القول بالآية ، والخبر والمعقول — على ماذكر الإمام الرازى —

أما الآية : فهو أن المتشابه من القرآن غير معلوم لنا لقوله تعالى [وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب] (١) .

ويجب الوقف هاهنا — يعنى على لفظ الجلالة — لوجوه .

أحدها : أن قوله والراسخون فى العلم لو كان معطوفاً على قوله « إلا الله » لبقى « يقولون آمنا به » منقطعاً عنه ، وإنه غير جائز لأنه وحده لا يفيد .

لا يقال : إنه حال ، لأنا نقول حينئذ يرجع إلى كل ما تقدم فيلزم أن يكون الله تعالى قائلا [آمنا به كل من عند ربنا] وهذا كفر .

ثانيها : أن الراسخين فى العلم لو كانوا عالمين بتأويله لما كان لتخصيصهم بالإيمان به وجه ، فإنهم لما عرفوه بالدلالة لم يكن الإيمان به إلا كالإيمان بالمحكم فلا يكون فى الإيمان مزيد مدح .

ثالثها : أن تأويلها لو كان مما يجب أن يعلم لما كان طلب ذلك التأويل ذماً لكن قد جعله الله تعالى ذماً حيث قال: [فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه إبتغاء الفتنة وابتغاء تأويله] .

وأما الخبر : فهو أن القول بأن هذه الفواتح غير معلومة مروى عن أكابر الصحابة فوجب أن يكون حقاً لقول النبى ﷺ [أصحابى كالنجوم بأيهم إقتديتم إهتديتم] (٢) .

(١) آل عمران آية ٧
(٢) ذكره الذهبى وابن حجر عند ترجمتها لجعفر بن عبد الواحد —

وأما المعقول فهو أن الأفعال التى كلفنا بها قسمان .

منها : ما نعرف وجه الحكمة فيه بعقولنا فى الجملة كالصلاة والزكاة والصوم ، فإن الصلاة تواضع محض وتضرع للخالق ، والزكاة : سعى فى دفع حاجة الفقير والصوم سعى فى كسر الشهوة .

ومنها : ما لا نعرف وجه الحكمة فيه ، كأفعال الحج فإننا لا نعرف بعقولنا وجه الحكمة فى رمى الجمرات والسعى بين الصفا والمروة والرمل ... الخ .

ثم إن المحققين أتفقوا على أنه كما يحسن من الله تعالى أن يأمر عباده بالنوع الأول فكذا يحسن الأمر منه بالنوع الثانى ، لأن الطاعة فى النوع الأول لا تدل على كمال الإنقياد لاحتمال أن المأمور إنما أتى به لما عرف بعقله وجه المصلحة فيه .

أما الطاعة فى النوع الثانى : فإنه يدل على كمال الإنقياد ونهاية التسليم ، فإذا كان الأمر كذلك فى الأفعال فلم لا يجوز — أيضاً — أن يكون الأمر كذلك فى الأقوال؟ وهو أن يأمرنا الله تعالى تارة أن نتكلم بما نقف على معناه ، وتارة بما لا نقف على معناه ويكون المقصود من ذلك ظهور الإنقياد والتسليم من المأمور للآمر .

= الهاشمى ، وأشارا إلى أن هذا الحديث من بلاياه عن وهب بن جرير ، وحكما بضعف هذا الحديث ا . هـ .

أنظر الميزان للذهبى ج ١ ص ٤١٢ — ٤١٣ ترجمة ١٥١١ ، واللسان لابن حجر ج ٢ ص ١١٧ — ١١٨ ترجمة ٤٨٨ قلت : هذا الحديث وإن كان ضعيفاً من حيث السند ، فهو مقبول من حيث المعنى وذلك لورود روايات كثيرة صحيحة ثبت من خلالها فضل الصحابة جماعات ووحدانا .

بل فيه فائدة أخرى : وهى : أن الإنسان إذا وقف على المعنى وأحاط به سقط وقعه عن القلب وإذا لم يقف على المقصود مع قطعه بأن المتكلم بذلك أحكم الحاكمين فإنه يبقى قلبه ملتفتاً إليه أبداً ومتفكراً فيه أبداً ، ولباب التكليف إشغال السر بذكر الله تعالى والتفكر فى كلامه ، فلا يبعد أن يعلم الله تعالى أن فى بقاء العبد ملتفت الذهن مشتغل الخاطر بذلك أبداً مصلحة عظيمة له فيتعبده بذلك تحصيلا لهذه المصلحة(١) ا . هـ .

« مناقشة هذه الأدلة »

قلت : ما ذكره المستدلون بالأدلة السالفة الذكر على أن هذه الحروف هى مما استأثر الله بعلمه فإنى أسلك فى مناقشته سبيلى النقض ، والمعارضة ، أى بنقض الإستدلال بهذه الأدلة فى ذاته ، ثم بمعارضة هذه الأدلة بما ينتج نقيض مدعاها .

أما سبيل النقض :

فبأن لا نسلم أن ما استدلوا به من أدلة يفيد قطعاً ما ذهبوا إليه .

فاستدلالهم بقوله تعالى : [وما يعلم تأويله إلا الله] قائلين بوجوب الوقف هنا ... الخ .

حيث يفيد قولهم أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله ، لا يسلم لهم ويتعقب بالآتى .

يقول الشيخ زاده فى حاشيته على البيضاوى : أكثر أهل العلم على أن

---

(١) تفسير الرازى ج٢ ص٥ — ٦ ، وانظر حاشية زاده على البيضاوى ج ١ ص ٦٤ ، وانظر بعض ذلك فى : روح المعانى للألوسى ج ١ ص١٠١

الراسخين فى العلم يعلمون المتشابه ، ومنهم العلماء الشافعية ، فإنهم ممن ذهبوا إلى تأويل المتشابهات ولا يقف على قوله تعالى : [وما يعلم تأويله إلا الله] ، قائلين : وقول الصحابة إستأثر الله بعلمه ، معناه المتشابهات ، أى إستقل واستفرد به أنه لا يعلمها أحد بنفسه إلا الله لا أنه لا يعلمها أحد من البشر أصلا لجواز أن يعلمها البعض ممن إصطفاه الله تعالى من خلقه كما فى الغيب فإن الله تعالى اختص بعلمه مع أن الأنبياء والأولياء يعلمونه بإلهامه تعالى وإن لم يعلموه بأنفسهم[1] . اهـ .

وأما ما ذكروه فى الوجه الأول من الأوجه الموجبة للوقف على لفظ الجلالة ، إذ عطف [والراسخون فى العلم] عليه يجعل ما بعده وهو قوله [يقولون آمنا به ...] منقطعاً وفى هذه الحال لا يصلح أن يكون حالا إذ يلزم عليه حينئذ أن يكون راجعاً على كل ما تقدم فيلزم — أيضاً — أن يكون الله قائلا آمنا به ... الخ .. وهذا كفر ، فهو منقوض بالآتى .

— جواز إتيان الحال من المعطوف فقط دون المعطوف عليه ، أى يجوز أن يكون قوله تعالى [يقولون آمنا به] حالا من المعطوف فقط وهو قوله تعالى [والراسخون فى العلم] دون المعطوف عليه وهو لفظ [الله] وعليه يكون المعنى : والراسخون فى العلم يعلمون تأويله كذلك ، قائلين آمنا به كل من عند ربنا .

ومن أمثلة رجوع الحال إلى المعطوف دون المعطوف عليه فى القرآن الكريم قوله تعالى [وجاء ربك والملك صفاً صفاً][2] فقوله « صفاً » حال من المعطوف ، وهو الملك دون المعطوف عليه وهو لفظ « ربك » .

(١) حاشية زاده على البيضاوى ج ١ ص ٧٠

(٢) سورة الفجر آية ٢٢

ومن ذلك — أيضاً — قوله تعالى « والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤف رحيم »[1] .

والآية — كما ترى — معطوفة على الآية السابقة عليها وهى قوله والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم .. الآية[2] وهى معطوفة بدورها على الآية السابقة عليها والمتحدثة عن المهاجرين .

فهل قال أحد أوله أن يقول بأن قوله تعالى [يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان .. الآية] حال راجعه إلى كل ما تقدم أى المعطوف والمعطوف عليه ؟ اللهم لا بل الظاهر البين للظهور أنها حال من المعطوف فقط دون المعطوف عليه . وعليه فما يجوز هنا يجوز هناك فى آية آل عمران . والأدلة على ذلك كثيرة[3] .

ولو استشكل علينا مستشكل آخر وقال : لو سلمنا لك ذلك يكون التقدير « والراسخون فى العلم يعلمون تأويله قائلين آمنا به » وذلك لا يجوز فعامة أهل اللغة ينكرونه لأن العرب لا تضمر الفعل والمفعول معاً . ولا تذكر حالا إلا مع ظهور الفعل فلا يجوز أن يقال : عبد الله راكبا : فى أقبل عبد الله راكبا . وإنما يجوز ذلك مع ذكر الفعل .

قلت : هذا استشكال ساقط ، لأن الفعل العامل فى الحال المذكوره غير مضمر لأنه مذكور فى قوله « يعلم » ولكن الحال من المعطوف دون المعطوف عليه كما علمت[4] .

(١) سورة الحشر آية ١٠ (٢) سورة الحشر آية ٩

(٣،٤) استفدت الرد على هذه الاستشكالات من : أضواء البيان فى تفسير القرآن للشنقيطى ج ١ ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ مطبعة المدنى ١٣٨٦هـ

وهذا كله يرد فى مثل هذا المقام لو قلنا إن هاته الحروف هى من المتشابه فعلا أما على القول الآخر بأنها من المحكم فلا يتأتى أمثال ذلك ألبتة .

وليس المقام هنا مقام استقصاء لما ورد فى معنى آية آل عمران لأننا لا نتكلم عن المحكم والمتشابه تنصيصا وإنما حديثنا عن الحروف المقطعة فى أوائل بعض السور القرآنية وما ورد من شىء من هذا القبيل فهو اجتزاء له علاقة بموضوعنا يتضح به الحال .

• • •

وأما استدلالهم بالخبر فنقوض — أيضاً — .

ذكر صاحب التحرير والتنوير . أن القول المنسوب إلى الخلفاء الأربعة من أن الحروف المقطعة مما استأثر الله بعلمه وارد بروايات ضعيفة . اهـ .

وفوق ذلك كله فهناك قرينة مقالية تنقض نسبة هذا القول إلى أكابر الصحابة . وهى ورود الكثير من الأقوال عن بعضهم فى معنى الحروف المقطعة . حسبما سيأتيك نبؤه عند الحديث عن معناها .

وأما استدلالهم بالمعقول فنقوض — أيضاً — بأنه إذا سلمنا بأن لله أن يتعبدنا بما لا نقف على حقيقته كوقت قيام الساعة ، وحقيقة الروح ، وبعض الأفعال . . إلخ . فلا نسلم ذلك فى الأقوال . فالله تعالى لم يستأثر بمعنى كلمة فى القرآن ولا فى غيره من الشرائع و كذلك النبى ﷺ فالإستئثار بمعنى الكلام لا يمكن ، أما الاستئثار بالغيب فممكن ، ثم إنه غير لائق أن يخاطبنا الله بما نجهله .

يقول الإمام الطبرى : غير جائز أن يخاطب الله جل ذكره أحداً من خلقه إلا بما يفهمه المخاطب ، ولا يرسل إلى أحد منهم رسولا برسالة ،

إلا بلسان وبيان يفهمه المرسل إليه لأن المخاطب والمرسل إليه إن لم يكن يفهم ما خوطب به وأرسل به إليه فحاله قبل مجىء الرسالة إليه ، وقبل الخطاب وبعده سواء . إذ لم يفده الخطاب والرسالة شيئاً كان به قبل ذلك جاهلا .

والله جل ذكره يتعالى عن أن يخاطب خطاباً أو يرسل رسالة لا توجب فائدة لمن خوطب أو أرسلت إليه لأن ذلك فينا من فعل أهل النقص والعبث ، والله تعالى عن ذلك متعال .

ولذلك قال جل ثناؤه فى محكم تنزيله : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم »(١) .

وقال لنبيه ﷺ : « وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذى اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون »(٢) .

فغير جائز أن يكون به مهتديا من كان بما يهدى إليه جاهلا(٣) . اهـ

وقال — أيضاً — بعد إذ ذكر قوله تعالى « نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربى مبين »(٤) وأنى يكون مبيناً ما لا يعقله ولا يفهمه أحد من العالمين ؟ .

وفى إخبار الله جل ثناؤه عنه أنه عربى مبين ما يكذب هذه المقالة وينبىء عنه أن العرب كانوا به عالمين (٥) .

---

(١) سورة إبراهيم آية ٤

(٢) سورة النحل آية ٦٤

(٣) مقدمة تفسير الطبرى جـ ١ ص ١١ ، تحقيق تعليق محمود وأحمد شاكر ، ط : ٢ : دار المعارف مصر

(٤) سورة الشعراء الآيات ١٩٣ ، ١٩٥

(٥) تفسير الطبرى جـ ١ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤

وبنحو ذلك قال الرازى[1] وابن قتيبة[2] .

وقال الشيخ ابن عاشور فى معرض رده على القائلين بأن الحروف المقطعة غير معروفة المعنى : قال وكيف يزعم زاعم أنها واردة فى معان غير معروفة مع ثبوت تلقى السامعين لها بالتسليم من مؤمن ومعاند، ولولا أنهم فهموا منها معنى معروفاً دلت عليه القرائن لسأل السائلون وتورك المعاندون .

ثم قال : وقال ابن العربى : لولا أن العرب كانوا يعرفون لها مدلولا متداولا بينهم لكانوا أول من أنكر ذلك على النبى ﷺ ، بل تلا عليهم « حم » فصلت ، و «ص» وغيرهما فلم ينكروا ذلك مع تشوفهم إلى عثرة وحرصهم على زلة[3] . اهـ

وفى معرض تعليقه — أيضاً — على مثل هذا القول : قال أستاذنا الدكتور ابراهيم خليفة وقد أخذت ذلك عنه سماعاً .

قال : من المعروف أن البلاغة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ، وأن من العيوب المخلة بفصاحة الكلام وبلاغته غرابة الكلمة .

والغرابة أن تكون الكلمة غير معروفة أو مأنوسة الإستعمال عند أكثر العرب الخلص .

ولو افترضنا أنها غير معروفة عند العرب جميعاً فإنها والحالة هذه تكون غرابتها أشد وأشد .

---

(١) تفسير الرازى جـ ٢ ص ٤

(٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١٩٨، ١٠٠ ، ط ٢ : ١٣٩٣هـ دار التراث

(٣) التحرير والتنوير لابن عاشور ، ط ص ٢١٠ ، وانظر نحوه — أيضاً — فى الإتقان للسيوطى جـ ٣ ص ٢٧

فماذا لو قلنا إنها غير معلومة للجميع إنسهم وجنهم وملكهم ، وأنها مما استأثر الله تعالى بعلمه ؟

إذا قيل بذلك يكون القرآن مشتملا على غير البليغ وغير الفصيح وبالتالى يسقط التحدى به .

وأيضاً — فإن الذى عليه الجمهور — وهو الصحيح — أن التحدى ليس بأقل من سورة أو قدر السورة من الآيات عدداً قال تعالى « وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله .. الآية »[1] .

فلو أنهم أتوا بنحو آيتين من سورة الكوثر مثلا ثم كملوا قدر هذه السورة بعبارات غير مفهومة المعنى وسألهم النبى ﷺ عنها لقالوا هذا مما تستأثر آلهتنا بعلمه كما يستأثر إلهك بعلم هذه الحروف الواقعة فى أوائل السور، وإذذاك كانوا يلزمونه الحجة ويسقط التحدى بالقرآن. اهـ كلامه.

هذا بالنسبة لسلوك سبيل النقض لما استدلوا به على ما ذهبوا إليه .

أما سلوك سبيل المعارضة .

فيتمثل فى ذكر ما ينتج نقيض مدعاهم من الآيات والأخبار ، والمعقول .

أما الآيات فقد ذكر الإمام الرازى أربعة عشر دليلا من القرآن يستفاد منها أنه لم يرد فى القرآن الكريم ما ليس مفهوماً .

منها : قوله تعالى « أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها »[2] أمرهم بالتدبر فى القرآن ولو كان غير مفهوم فكيف يأمرهم بالتدبر فيه .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٣

(٢) سورة محمد آية ١٤

ومنها قوله تعالى « لعلمه الذى يستنبطونه منهم »[1] والإستنباط منه لا يمكن إلا مع الإحاطة بمعناه .

وأكتفى بهذين الدليلين من الأربعة عشر دليلا المشار إليها آنفاً — إختصاراً .

وأما الأخبار فقوله ﷺ « إنى تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وسنتى »[2] فكيف يمكن التمسك به وهو غير معلوم ؟

وعن الإمام على رضى الله عنه أنه عليه السلام قال « عليكم بكتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم . . إلخ الحديث[3] .

وأما المعقول فمن وجوه :

أحدها : أنه لو ورد شىء لا سبيل إلى العلم به لكانت المخاطبة به تجرى مجرى مخاطبة العربى باللغة الزنجية ، ولما لم يجز ذلك فكذا هذا .

ثانيها : إن المقصود من الكلام الإفهام وما لا يكون مفهوماً تكون المخاطبة به عبثاً وسفها وذا لا يليق بالحكيم .

ثالثها : إن التحدى وقع بالقرآن ومالا يكون معلوماً لايجوز وقوع التحدى به[4] . اهـ

---

(١) سورة النساء آية ٨٣

(٢) المستدرك للحاكم كتاب العلم جـ١ ص ٩٣ ، وفى سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانى جـ ٣ ص ٣٩ حديث ٢٩٣٤ ، هو صحيح

(٣) سنن الترمذى كتاب فضائل القرآن حديث رقم ٢٩٠٦ جـ ٥ ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، ط عيسى الحلبى ، قال الترمذى : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه واسناده مجهول . اهـ ، قلت : هذا الحديث فإنه وان كان ضعيف الاسناد إلا أنه صحيح المعنى

(٤) تفسير الرازى جـ ٢ ص ٥

فإن اعترض علينا المخالف بأنه وصف القرآن أجمع بأنه هدى وبيان ولا نزاع فى اشتمال القرآن على المجملات والمتشابهات . فإذا لم يقدح ذلك فى كونه هدى وبيانا فكذا هاهنا ؟

قلت : يجاب عليه بما ذكره الرازى ، حيث قال : كل مجمل وجد فى كتاب الله تعالى قد وجد فى العقل أو فى الكتاب أو فى السنة بيانه ، وحينئذ يخرج عن كونه غير مفيد ، إنما البيان فيما لا يمكن معرفة مراد الله منه . اهـ[1] .

ولو اعترض قائلا : إن قولكم لو ورد فيه أى القرآن — شىء لا سبيل إلى العلم به لكانت المخاطبه به نحو مخاطبة العربى باللغة الزنجية ولم يجز ذلك فكذا هذا ، لا يقبل ، وذلك أن الله تعالى تكلم بالمشكاة وهو بلسان الحبشة ، والسجيل والإستبرق فارسيان .

فإنه يجاب عليه بما ذكره الإمام الطبرى ، بعد إذ ساق جملة من الالفاظ التى قيل إنها بلسان كذا ، وكذا .

حيث قال : إن الذى قالوه من ذلك غير خارج من معنى ما قلنا ومن أجل أنهم لم يقولوا هذه الأحرف وما أشبهها لم تكن للعرب كلاماً ، ولا كان ذلك لها منطقاً قبل نزول القرآن ، ولا كانت بها العرب عارفة قبل مجىء الفرقان فيكون ذلك قولا لقولنا خلافاً .

وإنما قال بعضهم : حرف كذا بلسان الحبشة معناه كذا ، وحرف كذا بلسان العجم معناه كذا ، ولم نستنكر أن يكون من الكلام ما يتفق فيه ألفاظ جميع أجناس الأمم المختلفة الألسن بمعنى واحد فكيف بجنسين منها : ؟

---

(١) تفسير الرازى جـ ١ ص ١١

كما وجدنا اتفاق كثير منه فيما قد علمناه من الألسن المختلفة وذلك كالدرهم والدينار والدواة والقرطاس وغير ذلك مما يتعب احصاؤه، ويمل تعداده. كرهنا إطالة الكتاب بذكره مما اتفقت فيه الفارسية والعربية باللفظ والمعنى، ولعل ذلك كذلك فى سائر الألسن التى نجهل منطقها ولا نعرف كلامها. اهـ[1].

أو أن المسمى بهذه الأسماء — على حد قول الإمام الرازى — لم يوجد أولا فى بلاد العرب فلما عرفوه عرفوا منها أسماءها فتكلموا بتلك الأسماء فصارت تلك الألفاظ عربية[2].

وقد حقق الحافظ السيوطى مسألة وقوع المعرب فى القرآن وذكر موقف العلماء منه؛ فهم بين قائل بوقوعه، وبين قائل بعدمه. وفى نهاية التحقيق قال: وأقوى ما رأيته للوقوع — وهو اختيارى — ما أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن أبى ميسرة التابعى الجليل قال: فى القرآن من كل لسان[3].

وبعد: فقد بان لك أيها القارىء بالحجة النيرة التى دعمت بالأدلة الدامغة، أن القول بأن الحروف المقطعة هى من المتشابه الذى استأثر الله بعلمه وأنها غير معروفة المعنى قول مرجوح[4] وأن القول الراجح وهو الذى لا يعول إلا عليه أنها معروفة المعنى.

(١) تفسير الطبرى حـ ١ ص ١٣ - ٢٥ مقدمة
(٢) « الرازى حـ ٢ ص ٩
(٣) الإتقان للسيوطى حـ ٢ ص ١٠٥ — ١٠٦
(٤) ويلحق بهذا أيضاً - القول بأنها حروف زائدة على حد قول من زعم من النحويين - على ما ذكر الإمام الطبرى - أنها نظير « بل » فى قول المنشد شعراً: بل ما هاج أحزاناً وشجواً قد شجا وأنه لا معنى له وإنما =

وهذا هو القول الثانى.

من قولى العلماء الواردين فيها واللذين قد وقفت على أولهما من قبل ومفاده أنها من المتشابه وبما أنه قد ثبت أنها من المحكم المعروف المعنى، وليست من المتشابه فما هو معناها:

أقوال العلماء فى معناها

أقول: إذا كانت أقوال العلماء قد تباينت فى كون الحروف المقطعة أمن المحكم هى أم من المتشابه؟ — حسبما وقفت عليه سلفاً وتبين لك

= هو زيادة فى الكلام معناه الطرح اهـ: تفسير الطبرى حـ ١، ص ٢٢٣.
لأن القول بوجود حروف زائدة فى القرآن لا معنى لها قول باطل. ولسنا هنا فى مناقشة القول بوجود حروف زائدة فى القرآن. ويكفى أن أحيلك فيما سبق على ما سطرته لك من أقوال العلماء عند نقضنا للأدلة العقلية التى ساقوها للتدليل على أن الحروف المقطعة غير معروفة المعنى. وفوق ذلك كله فقد وصف الإمام الطبرى هذا القول بأنه خطأ. وفى تعقيبه على هذا القول — أيضاً — قال فى الوجه الثالث. من خطأ هذا القول. أن بل، فى كلام العرب مفهوم تأويلها ومعناها وأنها تدخلها فى كلامها رجوعاً عن كلام لها قد تقضى. كقولهم. ما جاءنى أخوك بل أبوك. فـ « بل » إنما يأتى فى كلام العرب على هذا النحو من الكلام فأما افتتاحاً لكلامها مبتدأ بمعنى التطويل والحذف من غير أن يدل على معنى فذلك مما لا نعلم أحداً ادعاه من أهل المعرفة بلسان العرب ومنطقها سوى الذى ذكرت قوله - بقصد بعض النحويين - فيكون ذلك أصلا يشبه به حروف المعجم التى هى فواتح سور القرآن الكريم التى افتتحت بها لو كانت لها مشبهة. فكيف وهى من الشبه به بعيد د. اهـ المصدر السابق ص ٢٢٤. تحقيق محمود وأحمد شاكر.

ما هو الحق هناك — فأكثر من ذلك وأعظم تباين أقوال أصحاب القول الثانى القائلين بأنه يجب أن نتكلم فى الحروف المقطعة ونلتمس الفوائد التى تحتها والمعانى التى تتخوج عليها ، وهذا ما ترجح عندنا — حسبما مرّ بك خبره من قبل .

أقول : إن أصحاب هذا القول اختلفوا فى معنى هذه الحروف اختلافاً كبيراً ، ما يستخلص من أقوالهم المتعددة بعد حذف متداخلها وتوحيد متشابهها يؤول إلى بضعة عشر قولا . وليس إلى أكثر من عشرين قولا كما أخبر بعضهم ولشدة خفاء المراد من هاته الحروف لم أربأ من استقصاء هذه الأقوال جميعها وذكرها مع مناقشتها والتعقيب عليها .

القول الأول : أنها أسماء للسور .

وهو قول عبد الرحمن بن زيد[1] وقتادة ، والسدى ، والكلبى[2] وذكره الزمخشرى . وقال : وعليه إطباق الأكثر[3] وذكر الرازى أن هذا القول هو المختار عند أكثر المحققين[4] وأنه اختيار الخليل وسيبويه[5] .

واستدل أصحاب هذا القول بما روى فى الصحيحين عن أبى هريرة

(١) تفسير الطبرى جـ١ . ص ١٠٦
(٢) « أبى السعود جـ ١ ص ١٦ . ط . محمد على صبيح .
(٣) الكشاف للزمخشرى جـ ١ ص ١٧
(٤) مفاتيح الغيب للرازى جـ ٢ . ص ٩
(٥) المصدر السابق . ص ٦

رضى الله عنه قال : كان النبى ﷺ يقرأ يوم الجمعة فى صلاة الفجر . ألم تنزيل السجدة ، وهل أتى على الإنسان)[1] واللفظ للبخارى .

واستدلوا — أيضاً — بما نظره القفال من أن العرب سمت بأسماء الحروف كما سموا . لام ، الطائى والد حارثة ، وسموا الذهب عين ، والسحاب غين ، والحوت نون ، والجبل قاف .

ويقول شريح بن أبى أوفى العنسى أو العبسى .

يذكرنى حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم

يريد ، حم عسق ، التى فيها « قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى »[2] أى سورة الشورى والضمير فى قوله: يذكرنى : راجع إلى محمد بن طلحة السجاد القرشى من بنى مرة بن كعب . والمقصود أن محمد السجاد من قريش الذين هم أقرباء النبى ﷺ[3] .

قلت : هذا القول ضعيف بل مردود من عدة وجوه .

أولها : القول بأنها أسماء للسور يؤدى إلى اشتراك عدة سور فى اسم واحد ، وهذا يؤدى إلى الإبهام مع أن الأصل فى الإسم تعريف المسمى وإزالة الخفاء .

يقول الإمام الرازى : إذا لم يفد — أى الإسم — هذه الفائدة كانت التسمية به عبثاً محضاً[4] .

(١) صحيح البخارى . كتاب الجمعة . باب مايقرأ فى صلاة فجر يومها جـ ٢ . ص ٥ وصحيح مسلم كتاب الجمعة باب ١٧ حديث ٨٧٩
(٢) سورة الشورى آية « ٢٣ »
(٣) التحرير والتنوير لابن عاشور جـ ١ ص ١٩٧
(٤) تفسير الرازى جـ ٢ ص ١٠ .

ثانيها : يرده — أيضا — اتحاد هذه الحروف فى عدة سور مثل «الم» و «الر» ، و «حم» ، وأنه لم توضع أسماء السور الأخرى فى أوائلها[1] .

فلو طلب شخص من أحد الحفاظ المتقنين أن يقرأ سورة «الم» مثلا. وقصد هذا الشخص فى نفسه سورة لقمان . مثلا . فهل ينصرف ذهن الحافظ إلى سورة لقمان نفسها دون غيرها من السور المماثلة؟ .

الحق أنه لن يستبين المراد إلا إذا سأل عن المقصود بـ «الم» أولا

ثالثها : لو كانت هذه الألفاظ أسماء للسور لوجب أن يعلم ذلك بالتواتر لأن هذه الأسماء ليست على قوانين أسماء العرب ، والأمور العجيبة تتوفر الدواعى على نقلها لا سيما فيما يتعلق بإخفائه رغبة أو رهبة ولو توفرت الدواعى على نقلها لصار ذلك معلوماً بالتواتر وارتفع الخلاف فيه فلما لم يكن الأمر كذلك ، علمنا أنها ليست من أسماء السور .

رابعها : أن القرآن نزل بلغة العرب وهم ما تجاوزوا ما سمعوا به مجموع اسمين نحو معد يكرب ، ويعليك ولم يسم أحد منهم بمجموع ثلاثة أسماء وأربعة وخمسة .

فالقول بأنها أسماء للسور خروج عن لغة العرب وأنه غير جائز .

خامسها . أنها لو كانت أسماء لوردت ولاشتهرت بها ، والشهرة بخلافها كسورة البقرة ، وآل عمران .. إلخ .

سادسها : لو كان كذلك لوجب ألا تخلو سورة من سور القرآن من

(١) التحرير والتنوير جـ ١ . ص ١٩٧

اسم على هذا الوجه ومعلوم أنه غير حاصل . اهـ[1] .

سابعها : الإستدلال بالحديث السابق لا دليل فيه على ما قالوا لأن الحديث لم يقل كان رسول الله ﷺ يقرأ فى صلاة الصبح يوم الجمعة «الم» فقط وإنما قيدها بـ «الم» السجدة وقد مر بك الحديث آنفاً»[2]

وهذا يدل على أن «الم» بذاتها لم تدل على سورة بعينها وإنما دلت بقيود وصفات وضحت المراد .

وكذلك الحال فى استدلالهم بقول شريح بن أبى أوفى العبسى السابق ذكره . إذ قوله مقيد بقرينة الحال . إذ الظاهر من السياق أنه يقصد «حم» التى فيها قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى» .

وهذا — أيضاً — يدل على أن «حم» بذاتها لم تدل على سورة بعينها وإنما دلت بقيود وصفات وضحت المراد .

القول الثانى : أنها أسماء لله تعالى :

وهذا القول وارد عن ابن عباس رضى الله عنهما، وابن مسعود ، وعن السدى الكبير ، والشعبى[3] والقائلون بهذا القول استدلوا على ذلك بما روى عن الإمام على كرم الله وجهه أنه كان يقول «يا كهيعص يا حم عسق»[4] .

(١) من الوجه الثالث للسادس من تفسير الرازى جـ ٣ . ص ١٠-١١

(٢) سبق تخريجه .

(٣) تفسير الطبرى جـ ١ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ وتفسير ابن كثير جـ ١ ص ٣٦، والدر المنثور للسيوطى جـ ١ ص ٢٢

(٤) تفسير الرازى جـ ٢ ص ٦

قلت : وهذا القول يبطله — على ما ذكر ابن عاشور — عدم الارتباط بين بعضها وبين ما بعده لأن يكون خبراً أو نحوه عن اسم الله تعالى مثل « ألم ذلك الكتاب » و « المص كتاب أنزلناه إليك » . اهـ[1]

أما القول الوارد عن الإمام على كرم الله وجهه فإنه وعلى فرض صحته لا يدل على أن هاته الحروف أسماء الله تعالى ، وذلك لعدم شهرة تسميته تعالى بها ، ولعل فى الكلام حذفاً يحتمل معنى غير التسمية . أشار إلى ذلك القاضى البيضاوى بقوله : لعله أراد يا منزلها »[2] أى يا منزل « كهيعص » و « حم عسق » .

القول الثالث : أنها أبعاض أسماء الله تعالى .

روى الطبرى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « ألر » و « حم » و « ن » اسم مقطع[3] أى هذه الحروف تكون فى مجموعها اسم « الرحمن » .

قلت : وهذا القول ينقضه أنه إذا قدرنا على تركيب اسم من هاته الحروف المذكورة فهل نحن قادرون على ذلك فى بقيتها ؟ اللهم لا .

القول الرابع : أنها ذكرت للفصل بين السور .

حكى هذا القول الإمام الطبرى[4] .

قلت : وهذا القول ينقضه — أيضاً — ما تعقب به الحافظ ابن كثير

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور ج ١ ص ١٩٧ — ١٩٨
(٢) تفسير البيضاوى ص ١٤
(٣) تفسير الطبرى ج ١ ص ٢٠٧ والدر المنثور ج ١ ص ٢٢
(٤) تفسير الطبرى ج ١ ص ١٠ ، ٢١٢

هذه الحكاية بعد ما ألمح إليها . قال : وهذا ضعيف لأن الفصل حاصل بدونها فيما لم تذكر فيه وفيما ذكرت فيه البسملة تلاوة وكتابة اهـ[1] .

القول الخامس : أنها أسماء القرآن .

ذكر الإمام ابن جرير هذا القول عن قتادة ومجاهد وابن جريج[2] ثم قال : — أعنى ابن جرير — بعد ذلك عند توجيهه لهذا القول .

قال : فأما الذين قالوا : « ألم » اسم من أسماء القرآن فلقولهم ذلك وجهان :

أحدهما : أن يكونوا أرادوا أن « ألم » اسم للقرآن كما الفرقان اسم له ، وإذا كان معنى قائل ذلك كذلك كان تأويله قوله « ألم ذلك الكتاب » على معنى القسم . كأنه قال : والقرآن هذا الكتاب لا ريب فيه .

ثانيهما : أن يكونوا أرادوا أنه اسم من أسماء السورة التى تعرف به فيفهم السامع من القائل يقول قرأت اليوم « المص » و « ن » أى السورة التى قرأها من سور القرآن . اهـ[3]

قلت : ما ذكره فى هذا الشأن ينتقض الوجه الأول منه بأنه إذا ساغ تقدير معنى القسم فى سورة البقرة وسورة القلم ، فهل هو سائغ فى سورة مريم ، بأن نقول : « والقرآن ذكر رحمت ربك عبده زكريا » !

وهل هو سائغ مع صدر سورة « يس » بأن نقول : والقرآن والقرآن

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٧
(٢) تفسير الطبرى ج ١ ص ٢٠٥
(٣) السابق ص ٢١١

الحكيم؟ مثلا : اللهم لا وإذا لم يسغ ذلك فى هذه المواطن فكذلك هو غير سائغ فى بقيتها .

وأما الوجه الثانى فينقضه ما ذكره الحافظ ابن كثير : من أنه يبعد أن يكون « المص » مثلا اسماً للقرآن كله لأن المتبادر إلى فهم سامع من يقول : قرأت « المص » إنما ذلك عبارة عن سورة الأعراف لا لمجموع القرآن . والله أعلم[1] .

وبالجملة فقد عقب الشيخ ابن عاشور على القول بأنها أسماء القرآن بقوله : إنه قد وقع بعد بعضها ما لا يناسبها لو كانت أسماء للقرآن نحو « ألم غلبت الروم » و « ألم أحسب الناس أن يتركوا ... »[2] اهـ[3] .

القول السادس : أنها رموز بعضها من أسماء الله وبعضها من صفاته .

أى أن كل حرف رمز لكلمة نحو « ألم » أنا الله أعلم ، و « المر » أنا الله أرى ، و « المص » أنا الله أعلم وأفصل ، وهذا مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما[4] .

وروى عنه - أيضاً - الألف من الله ، واللام من لطيف ، والميم من مجيد ونحو ذلك[5] .

ونظروه بأن العرب قد تتكلم بالحروف المقطعة بدلا من كلمات

(١) تفسير ابن كثير ح ١ ص ٣٦
(٢) سورة العنكبوت الآيتان ١ ، ٢
(٣) التحرير والتنوير له ح ١ ص ١٩٧
(٤) تفسير الطبرى ح ١ ص ٢٠٧ والرازى ح ٢ ص ٦-٧
(٥) البرهان للزركشى ح ١ ص ١٧٣

تتألف من تلك الحروف نحو قول الشاعر - على ماذكر الطبرى وغيره .

قلنا لها قفى لنا قالت قاف لا تحسبى أنا نسينا الإيجاف

يعنى بقوله : قالت قاف : قالت قد وقفت .

وكما قال آخر : بالخير خيرات وإن شراً فا - أى فشراً

وغير ذلك وهو كثير[1]

وفى الحديث « من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة ... الحديث .

قال سفيان أن يقول فى أقتل : أق[2] .

وفى الحديث - « أيضاً - كفى بالسيف شا » أى شاهداً[3] :

وتعقب هذا القول - على ما ذكر الحافظ ابن كثير - بأن ما أنشدوه على صحة إطلاق الحرف الواحد على بقية الكلمة فإن فى السياق ما يدل على ما حذف بخلاف هذا[4] .

وفى تعقيبه على هذا القول - أيضاً - قال الشيخ ابن عاشور : إنه يوهنه أنه لا ضابط له لأنه أخذ مرة بمقابلة الحرف بحرف أول الكلمة ومرة بمقابلته بحرف وسط الكلمة أو آخرها ثم قال : بعد أن ذكر جملة من مثل الشواهد السابقة - وقد أكثرت من شواهده توسعة فى مواقع هذا الاستعمال الغريب ولست أريد بذلك تصحيح حمل حروف

(١) تفسير الطبرى ح ١ ص ٢١٢-٢١٣
(٢) مشكاة المصابيح للتبريزى حديث ٣٤٨٤ ، والترغيب والترهيب ج ٣ ص ٤٩٤- ٤٩٥ ط ٢ : قال المنذرى : إسناده واه .
(٣) مجمع الزوائد للهيثمى ح ٦ ص ٢٦٤ وعزاه إلى الطبرانى .
(٤) تفسير ابن كثير ح ١ ص ٣٦

فواتح السور على ذلك لأنه لا يحسن تخريج القرآن عليه : اهـ[1]

القول السابع : أنها رموز لأسماء الله تعالى وأسماء الرسول عليه السلام والملائكة .

وذلك كقولهم فى « ألم » الألف من الله ، واللام من جبريل ، والميم من محمد ، ذكره الفخر الرازى وعزاه إلى الضحاك عن ابن عباس رضى الله عنهما[2] ، ويكون التقدير : أنزل الله الكتاب على لسان جبريل إلى محمد ﷺ .

قلت : ويتعقب هذا القول بما تعقب به سابقه . والله أعلم .

القول الثامن : أنها قسم أقسم الله به .

وهذا القول مروى عن عكرمة وعن ابن عباس رضى الله عنهما[3] .

وقال الأخفش : إن الله أقسم بالحروف المعجمة لشرفها وفضلها ولأنها مبانى كتبه المنزلة بالألسنة المختلفة ، ومبانى أسماء الله الحسنى وصفاته العليا وأصول الكلام فكأنه تعالى قال : أقسم بهذه الحروف إن هذا الكتاب هو ذلك الكتاب المثبت فى اللوح المحفوظ[4] .

قلت : ولعلهم يستدلون على ذلك بما روى عن النبى ﷺ أنه كان يقول يوم غزوة الأحزاب « حم لاينصرون »[5] .

---

(١) التحرير والتنوير له جـ ١ ص ١٩٥ — ١٩٦

(٢) تفسير الرازى جـ ٢ ص ٧

(٣) تفسير الطبرى جـ ١ ص ٢٠٧ ، وتفسير ابن كثير جـ ١ ص ٢٣٦ والدر المنثور للسيوطى جـ ١ ص ٢٢

(٤) تفسير الرازى جـ ٢ ص ٨

(٥) لفظ الحديث « إن بيتكم العدو فليكن شعاركم « حم لاينصرون =

وتعقب هذا القول بأن فيه وهناً إذ لو كانت مقسما بها لذكر حرف القسم إذ لا يحذف إلا مع اسم الجلالة عند البصريين ، وبأنها قد ورد بعدها فى بعض المواضع قسم نحو « ن والقلم » و « حم والكتاب المبين » وغير ذلك .

وقال صاحب الكشاف : وقد استكرهوا الجمع بين قسمين اهـ[1] .

قلت : ويتعقب هنا بما تعقب به على الوجه الأول عند القول الخامس فراجعه .

وأما استدلالهم بما روى عن النبى ﷺ : فهو على فرض صحته إذ الحديث على ما ذكر الترمذى .

روى عن المهلب بن أبى صفرة عن النبى ﷺ مرسلا[2] أقول : هو على فرض صحته وإرادة القسم ، فيه حذف تقديره : ومنزل حم لا ينصرون ، إذ كان هذا القول على ما جاء فى الرواية شعاراً للمسلمين يوم الأحزاب . والله أعلم .

القول التاسع : أنه جىء بها لفتح أسماع المشركين لاستماع القرآن .

وذلك أن المشركين تواصوا بالإعراض عن القرآن عند تلاوته قال تعالى على لسانهم : « لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون »[3] فأوردت لهم هذه الحروف ليقبلوا على طلب فهم المراد

= رواه أحمد فى مسنده ج ٤ ص ٦٥ ، والترمذى فى سننه كتاب الجهاد باب ما جاء فى الشعار « حديث ١٦٨٢ ج ٤ ص ١٩٧

(١) التحرير والتنوير لابن ماشور ج ١ ص ١٩٨

(٢) سنن الترمذى السابق ذكرها .

(٣) سورة فصلت آية ٢٦

منها فيقع إليهم ما يتلوها بلا قصد[1] .

ويتعقب هذا القول بما ذكره الحافظ ابن كثير بعد إذ أشار إلى حكاية الطبرى له : حيث قال : حكاه الطبرى وهو ضعيف لأنه لو كان كذلك لكان ذلك فى جميع السور لا يكون فى بعضها . بل غالبها ليس كذلك ، ولو كان كذلك — أيضا — لا ينبغى الابتداء بها فى أوائل الكلام معهم سواء كان افتتاح سورة أو غير ذلك ، ثم إن هذه السورة والتى تليها أعنى البقرة ، وآل عمران ، مدنيتان ليستا خطاباً للمشركين فانتقض ماذكروه بهذه الوجوه اهـ[2] .

وفى معرض تعقيبه على هذا القول قال الإمام الرازى : لو جاز ذكر هذه الألفاظ لهذا الغرض يعنى إسكاتهم عن الشغب — فليجز ذكر سائر الهذايانات لمثل هذا الغرض وهو بالإجماع باطل اهـ[3] .

القول العاشر : قال الماوردى : هى أفعال

ومراده أن « ألم » فعل بمعنى « ألم » والتقدير : ألم بكم ذلك الكتاب ، أى نزل عليكم والإلمام الزيارة ، فجبريل عليه السلام نزل به نزول الزائر[4] .

ومن ذلك — أيضاً — ماورد من أن « طه » فعل أمر معناه : طأ الأرض

(١) تفسير الطبرى ج ١ ص ٢١٠ ، وتفسير الرازى ج ٢ ص ١١

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٧ ، ٣٨

(٣) تفسير الرازى ج ٢ ص ١١

(٤) المصدر السابق ص ٨

بقدميك ، روى الربيع بن أنس أن النبى ﷺ : كان إذا صلى قام على رجل ورفع الأخرى فأنزل الله « طه » يعنى طأ الأرض[1] .

وتعقب هذا القول بأنه قول باطل لأنها لا تقرأ بصيغ الأفعال ، على أن هذا لا يتأتى فى جميعها نحو « كهيعص » و « المص » ..الخ ، ولولا غرابة هذا القول لكان حرياً بالإعراض عنه[2] .

هذا فوق أن مارد — حسبما مر بك — من أن طه بمعنى طأ الأرض حيث يجعل ، طا فعل أمر من الوطء ، و « ها » ضميراً يعود إلى الأرض ، مردود حسبما وقفت آنفاً .

أقول : فوق كونه كذلك فيه هنا عود الضمير إلى غير مذكور بدون داع ، وإلا فخبرنى بربك أين ذكر الأرض هنا .

فما اعتمدوا عليه من رواية الربيع بن أنس السابق ذكرها هو فهم خاص من الربيع فلا نعول عليه ، وقد أصاب هنا صاحب الميزان شاكلة الصواب إذ يقول : مافى الرواية من قوله « طه » يعنى الأرض بقدميك يامحمد يرد عليه حينئذ بأن هذا الذيل لا ينطبق على صدر الرواية ، فإن مفاد الصدر أنه ﷺ كان يرفع رجلا ويضع أخرى فى الصلاة إثر تورم قدميه يتوخى به أن يسكن وجع قدميه التى كان يرفعها فيستريح هنيئة ويشتغل بربه من غير شاغل يشغله وعلى هذا فرفع الكلفة والتعب عنه ﷺ على ماينا سب الحال إنما هو بأن يؤمر بتقليل الصلاة أو بتخفيف القيام لا بوضع

(١) الكافى الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر على هامش الكشاف للزمخشرى ج ٣ ص ٣٨

(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور ج ١ ص ١٩٨

القدمين على الأرض حتى يزيد ذلك فى تعبه ويشدد وجعه فلا يلائم قوله «طه» قوله [ماأنزلنا عليك القرآن لتشقى] (١) .

ولعل قوله : يعنى الأرض بقدميك من كلام الراوى والنقل بالمعنى اهـ (٢)

وهذا القول مردود كما ترى .

القول الحادى عشر : أنها رموز لمده دوام هذه الأمة بحساب الجُمَّل (٣) .

روى ابن اسحاق صاحب المغازى عن الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس عن جابر بن عبد الله بن زياد قال : مر أبو ياسر بن أخطب فى رجال من يهود برسول الله ﷺ وهو يتلو فاتحة سورة البقرة [ألم ذلك الكتاب

---

(١) سورة طه آية ٢

(٢) الميزان فى تفسير القرآن للطباطبائى جـ ١٤ ص١٢٦ — ١٢٧

(٣) حساب الجمل هو حساب الأعداد للحروف الهجائية فى اللغة العبرانية فى هذه الكلمات [أبجد هوز حطى كلمن سعفص قرشت] الألف بواحد ، والباء بإثنين والجيم بثلاثة والدال بأربعة والهاء بخمسة والواو بستة ، والزاى بسبعه والحاء بثمانية والطاء بتسعة والياء بعشرة ثم الكاف بعشرين واللام بثلاثين والميم بأربعين والنون بخمسين والسين بستين والعين بسبعين والفاء بثمانين والصاد بتسعين والقاف بمائة ثم الراء بمائتين والشين بثلاثمائة والتاء بأربعمائة اهـ

انظر مع الرسول فى سيرته وسيره للدكتور : يحيى اسماعيل حبلوش جـ ١ ص ١٨٧

لاريب فيه] فأتى أخاه حيى بن أخطب فى رجال من اليهود فقال : تعلمون والله سمعت محمداً يتلو فيما أنزل الله تعالى عليه [ألم ذلك الكتاب لاريب فيه] فقال : أنت سمعته ؟ قال : نعم . قال : فمشى حيى بن أخطب فى أولئك النفر من اليهود إلى رسول الله ﷺ : فقالوا يامحمد ، ألم يذكر أنك تتلو فيما أنزل الله عليك [ألم ذلك الكتاب] ؟ فقال رسول الله ﷺ بلى ، فقالوا : جاءك بهذا جبريل من عند الله ؟ فقال : نعم ، قالوا لقد بعث الله قبلك أنبياء مانعلمه بين لنبى منهم مامدة ملكه وما أجل أمته غيرك : فقام حيى بن أخطب وأقبل على من كان معه فقال لهم . الألف واحدة ، واللام ثلاثون ، والميم أربعون : فهذه إحدى وسبعون سنة .

أفتدخلون فى دين نبى إنما مدة ملكه وأجل أمته إحدى وسبعون سنة ، ثم أقبل على رسول الله ﷺ فقال: يامحمد هل مع هذا غيره ؟ فقال: نعم ، قال ماذاك ، قال ؟ [المص] قال : هذا أفضل وأطول ، الألف واحدة ، واللام ثلاثون ، والميم أربعون ، والصاد تسعون ، فهذه إحدى وثلاثون ومائة سنة ، هل مع هذا يامحمد غيره ؟ قال: نعم ، قال : وماذاك؟

قال :«الر» ، قال: هذا أثقل وأطول ، الألف واحدة ، واللام ثلاثون، والراء مائتان . فهذه إحدى وثلاثون ومائتا سنة . فهل مع هذا غيره يامحمد ؟ قال : نعم . قال وما ذاك ؟ قال : «المر» ، قال : هذه أثقل وأطول الألف واحد واللام ثلاثون ، والميم أربعون ، والراء مائتان . فهذه إحدى وسبعون ومائتان . ثم قال : لقد لبس علينا أمرك يامحمد حتى ماندرى أقليلا أعطيت أم كثيراً ؟ ثم قال : قوموا عنه . ثم قال أبو ياسر لأخيه حيى بن أخطب ولمن معه من الأحبار مايدريكم لعله قد جمع هذا لمحمد كله إحدى وسبعون ، وإحدى وثلاثون ومائة ، واحدى وثلاثون ومائتان ، وإحدى وسبعون ومائتان ، فذلك سبعمائة وأربع سنين ؟ فقالوا لقد تشابه علينا أمره .

فيزعمون أن هذه الآيات نزلت فيهم [هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات الآية(١)].

وتعقب هذا القول بما ذكره الحافظ ابن كثير فقد قال: وأما من زعم أنها — أى الحروف المقطعة — دالة على معرفة المدد وأنه يستخرج من ذلك أوقات الحوادث والفتن والملاحم فقد أدعى ما ليس له وطار فى غير مطاره .

ثم قال : وورد فى ذلك حديث ضعيف وهو مع ذلك أدل على بطلان هذا المسلك من التمسك على صحته — ثم ذكره وقد وقفت عليه آنفا — وفى نهايته قال — أيضا — فهذا الحديث مداره على محمد بن السائب الكلبى وهو ممن لا يحتج بما إنفرد به ، ثم إن مقتضى هذا المسلك إن كان صحيحاً أن يحسب ما لكل حرف من الحروف الأربعة عشر التى ذكرناها وذلك يبلغ منه جملة كثيرة وإن حسبت مع التكرار فأطم وأعظم(٢) ا. هـ .

وفى معرض تعقيبه عليه قال الشيخ ابن عاشور : وليس فى جواب الرسول ﷺ إياهم بعدة حروف أخرى من هذه الحروف المقطعة فى أوائل السور تقرير لاعتبارها رموزاً لأعداد مدة هذه الأمة وإنما أراد إبطال ما فهموه بإبطال أن يكون مفيداً لزعمهم على نحو الطريقة المسماة بالنقض فى الجدل ومرجعها إلى المنع والمانع لا مذهب له ا. هـ(٣) .

---

(١) سورة آل عمران آية ٧ وانظر هذه الرواية فى سيرة ابن هشام ج ١ ص ٦٤٥ — ٥٤٦ الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ ، وانظرها فى تفسير الطبرى ج ١ ص ٢٠٧ — ٢٠٨ وتفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٨ — ٣٩

(٢) المصدر السابق .

(٣) التحرير والتنوير لابن عاشور ج ١ ص ١٩٤ — ١٩٥

وبذلك يتبين لك بطلان هذا القول — أيضا — .

القول الثانى عشر : أنها موضوعة لكل المعانى السابقة .

وهذا القول : قال به الإمام الطبرى ، فقد ذكر أن الله تعالى ماجعلها حروفاً مقطعة إلا لأنه أراد بلفظه الدلالة بكل حرف منه على معان كثيرة لا على معنى واحد .

وقال — أيضا — والصواب فى تأويل ذلك عندى أن كل حرف من هذه الحروف يحوى ما قاله سائر المفسرين ثم تساءل قائلا : فإن قال لنا قائل : كيف يجوز أن يكون حرف واحد شاملا الدلالة على معان كثيرة مختلفة .

قيل : كما جاز أن تكون كلمة واحدة تشتمل على معان كثيرة مختلفة كقولهم للجماعة من الناس أمة(١) وللحين من الزمان أمة(٢) وللرجل المتعبد المطيع أمة(٣) وللدين والملة أمة(٤) وكقولهم للجزاء والقصاص دين وللسلطان والطاعة دين وللتذلل دين ، وللحساب دين وأشباه ذلك كثير يطول الكتاب بإحصائه مما يكون من الكلام بلفظ واحد وهو مشتمل على معان كثير .

وكذلك قول الله جل ثناؤه « الم » و « الر » و « المص » وما أشبه

---

(١) نحو قوله تعالى [وجد عليه أمة من الناس يسقون] القصص آية ٢٣

(٢) نحو قوله تعالى [وقال الذى نجا منهما واذكر بعد أمة] يوسف آية ٤٥

(٣) نحو قوله تعالى [إن إبراهيم كان أمة] النحل آية ١٢٠

(٤) نحو قوله تعالى [إنا وجدنا آباءنا على أمة] الآية الزخرف ٢٢

ذلك من حروف المعجم التى هى فواتح أوائل السور كل حرف منها دال على معان شتى .

ثم عدد جل المعانى — والتى سبق لك ذكرها — مشيراً إلى أنها كلها مرادة من كل حرف من سائر الحروف المقطعة ، مد للأعلى ذلك بقوله: لو أن الله تعالى أراد الدلالة على معنى واحد مما تحتمله الحروف المقطعة دون سائر المعانى غيره لأبان ذلك لهم رسول الله ﷺ إبانه غير مشكلة، إذ مهمته البيان لما إختلفوا فيه ، وفى تركه ﷺ إبانة ذلك أوضح دليل على أنه مراد بها جميع وجوهها التى تحتملها[1] ا.هـ . مختصراً :

وقد تعقب الناقد البصير الحافظ ابن كثير كلام الإمام الطبرى هذا بعد إذ أشار إليه بقوله : هذا حاصل كلامه موجهاً ولكن هذا ليس كما ذكره من أن الحرف دل على هذا وعلى هذا معاً ، ولفظة الأمة وما أشبهها من الألفاظ المشتركة فى الإصطلاح إنما دل فى القرآن فى كل موطن على معنى واحد دل عليه سياق الكلام .

فأما حمله على جميع محامله إذا أمكن فمسئلة مختلف فيها بين علماء الأصول ليس هذا موضع البحث فيها.

ثم إن لفظة الأمة تدل على كل من معانيها فى سياق الكلام بدلالة الوضع .فأما دلالة الحرف الواحد على اسم يمكن أن يدل على اسم آخر من غير أن يكون أحدهما أولى من الآخر فى التقدير أو الإضمار بوضع

(١) تفسير الطبرى ج ١ ص ٢٢٠ — ٢٢٢

ولا بغيره فهذا مما لا يفهم إلا بتوقف والمسئلة مختلف فيها وليس فيها إجماع حتى يحكم به . أ هـ[1] .

وفى مثل هذا المقام قال الإمام الرازى : وأما سائر الوجوه التى ذكروها فقد بينا أن قولنا « الم » غير موضوع فى لغة العرب لإفادة تلك المعانى فلا يجوز استعمالها فيها لأن القرآن إنما نزل بلغة العرب ، ولأنها متعارضة فليس حمل اللفظ على بعضها أولى من البعض ولأنا لو فتحنا هذا الباب لانفتحت أبواب الباطنية وسائر الهذيانات وذلك مما لا سبيل إليه. أهـ[2] .

وبالجملة فكل المعانى السالفة الذكر من القول الأول إلى القول الثانى عشر ينقضها — أيضا — ما ذكره الشيخ ابن عاشور رحمه الله تعالى فى تعقبه عليها إذ قال : ولا شك أن قراءة كافة المسلمين إياها بأسماء حروف الهجاء مثل — ألف — لام — ميم — دون أن يقرأوا [ألم] وأن رسمها فى الخط بصورة الحروف يزيف جميع هذه الأقوال[3] ا. هـ .

يعنى أنها لو كانت كما ذكروا لكان الأحرى أن ينطق بمسمياتها لا بأسمائها وفى تعقيبه على جملة هذه الأقوال — أيضا — قال صاحب تفسير الميزان بعد إذ ذكرها — والحق أن شيئاً من هذه الأقوال لا تطمئن إليه النفس[4] ا. هـ .

فإن قلت : هانحن قد أبطلنا القول الأول — من قولى العلماء السابقين —

(٢) تفسير الرازى ج ٢ ص ١٠

(٣) التحرير والتنوير له ج ١ ص ٢٠١

(٤) الميزان فى تفسير القرآن للطباطبائى ج ١ ص ٧ ط ٢

وهو أنها من المتشابه الذى إستأثر الله بعلمه — وأيضا — قد رددنا الأقوال المتعددة السالفة الذكر والتى انتظمها القول الثانى من القولين السابقين .

فهل لا يوجد قول متجه صحيح من كل ما ذكره العلماء بشأنها أو قل : فى معناها يعتمد عليه بحيث لا يلحقه النقض ولا المعارضة .

قلت : نعم هناك رأى وإن شئت فقل : هناك قول متجه صحيح لا يعول إلا عليه من جملة الأقوال المتعددة الواردة فى معناها وهو ما سيأتيك فى القول الآتى .

القول الثالث عشر : أنها أسماء أريد بها مسمياتها :

وبيان ذلك أن المنطوق به من هذه الحروف أسماء مسمياتها الحروف الهجائية المعروفة .

يقول الإمام الزمخشرى فى معرض تعليقه على قوله تعالى « الم » من سورة البقرة : إعلم أن الألفاظ التى يتهجى بها أسماء مسمياتها الحروف المبسوطة التى منها ركبت الكلم فقولك : ضاد اسم سمى به ضه من ضرب إذا تهجته وكذلك : راء — باء — إسمان لقولك : ره ، به .

ثم قال رحمه الله تعالى : ثم إنى عثرت من جانب الخليل على نص فى ذلك : قال سيبويه ، قال الخليل يوماً : وسأل أصحابه ، كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التى فى لك ، والباء التى فى ضرب ؟ فقيل : نقول : باء ، كاف . فقال ، فقال : إنما جئتم بالإسم ولم تلفظوا بالحروف وقال : أقول ، كه ، به[1] . اهـ

(١) الكشاف للزمخشرى جـ ١ ص ١٦ ، ١٧ ، وانظر نحوه فى تفسير الرازى جـ ٣ ص ٢ ، وتفسير النسفى جـ ١ ص ٩

واستدل أصحاب هذا القول على أنها أسماء باعتوار أحوال الأسماء عليها ، مثل التعريف تقول : الألف ، والباء ، ومثل الجمع حين تقول الميمات ، الجيمات ، وحين الوصف تقول ألف ممدودة ، ويتصرف فيها كذلك بالإمالة والتفخيم والتنكير والتصغير والإسناد والإضافة .. إلخ[1] .

فلا شبهة إذاً — على ما سمعته من شيخنا الأستاذ الدكتور : إبراهيم خليفة — فى أن الاسم حين يطلق فإن المعنى المتبادر منه بل الذى لا يفهم منه سواه عند الإطلاق والتجرد عن القرينه هو عين مسماه ، وأن الظاهر المتبادر لا يصح العدول عنه إلا إذا قامت قرينه تمنع منه وتوجب الحمل على غيره .

فهل يصلح هنا حمل الأمر على هذا الظاهر الذى هو إرادة مسميات هذه الأسماء ، والتى هى — أعنى المسميات — ليست إلا مجرد الحروف الهجائية المعروفة ؟ أو أن هناك قرينه تصرف عن هذا الظاهر وتعين المصير إلى خلافه ؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل يجمل بنا أن نمهد بتمهيد — لاغنى عنه هنا — وهو أن الكلام المفيد لابد فيه حتى يكون مفيداً ثلاثه أمور :

أولها أن يكون له معنى .

ثانيها : أن يكون له غرض .

ثالثها : أن يوجد دليل على مطابقة الغرض للمقام .

(١) المصدران السابقان ، والتحرير والتنوير لابن عاشور جـ ١ ص ١٩٣

وبالمثال يتضح الحال ، فقولنا مثـــلا « صبراً » فى مأتم ، فمعنى هذه الكلمة الحث على الصبر ، الغرض منها التعزية ، دليل مطابقة الغرض للمقام هو قرينه الحال .

فلو أننى قلتها فى فرح ما كانت مجدية ومفيدة لانخرام بعض الشروط السابقة وهو الشرط الثالث ، لعدم مطابقة الغرض للمقام فى هذه الحال . اهـ

فإذا طبقنا هذه — أعنى هذه الشروط المذكورة — على هذه الأسماء فماذا نحن واجدون ؟ عرفنا أن المعنى الذى وضعت له هذه الأسماء هو عين مسمياتها الهجائية المعروفة فإذا كان لإطلاقها — أعنى الحروف المقطعة — فى التنزيل بهذا المعنى غرض صحيح ووجه معتبر من وجوه الدلالة على هذا الغرض تعين إذاً حملها على هذا الظاهر الذى وضعت له .

وقد وفق المحققون من العلماء إلى الغرض الصحيح من إطلاق هذه الأسماء بمعنى مسمياتها ، والذى هو الظاهر الموضوعة هى له .

فقالوا : إن هذا الغرض هو التحدى والإعجاز .

وقبل أن أسوق لك أقوال العلماء فى ذلك أود أن أنبهك إلى أمر ذى بال ، وهو أن بعض المفسرين الذين تكلموا عن الحروف المقطعة وعددوا الأقوال الواردة فى معناها خلطوا بين المعنى والغرض فقالوا مثلا : وقيل معناها التحدى والإعجاز ، وهو خطأ كما ترى فثمة فرق كبير بين المعنى والغرض حسبما وقفت عليه فيما سبق .

والآن أعود بك إلى ما نحن بصدده وهو أن المحققين من العلماء قالوا إن الغرض من ذكر الحروف المقطعة : هو التحدى والإعجاز .

يقول القاضى البيضاوى فى تفسيره : إن مسميات هذه الحروف لما كانت عنصر الكلام وبسائطه التى يتركب منها افتتحت السور بطائفة منها إيقاظاً لمن تحدى بالقرآن وتنبيها على أن أصل المتلو عليهم كلام منظوم مما ينظمون منه كلامهم فلو كان من عند غير الله تعالى لما عجزوا عن آخرهم مع تظاهرهم وقوة فصاحتهم عن الإتيان بما يدانيه[1] . اهـ

وبنحو ذلك قال جملة من العلماء[2] :

وفى تعليقه على كلام القاضى البيضاوى ، قال الشيخ الشهاب : قوله : إيقاظاً لمن تحدى بالقرآن .. إلخ : هذه الألفاظ موضوعة للحروف المقطعة فكيف تدل على الإيقاظ وعلى ما يتيقظ له من الإعجاز ولا يظهر فى طريق من طرق الدلالة المذكورة ؟

قلت : هو مما يحتاج إلى التنبيه عليه والإيقاظ ، ولم يتعرض له أحد من أرباب الحواشى والشروح ، والذى ظهر لى بالتأمل الصادق أنه من الدلالة العقلية ، وهى قد تدل على أمور متعددة كصوت غناء من وراء جدار يدل على أن خلفه ناساً فى لهو ولعب واجتماع لما يسرهم .

---

(١) تفسير البيضاوى ص ٦

(٢) انظر : تفسير النسفى ج ١ ص ٩ ، وتفسير أبى السعود ج ١ ص ١٧ والتحرير والتنوير لابن عاشور ج ١ ص ١٩٨

وهنا لما صدر الكلام بهذه الحروف وليس المراد إفادة مسماها[1] والمتكلم يصون كلامه عن العبث دل عقلا على أن المراد به الإشارة إلى أن ما بعده كلام مركب .

ونحن إذا سمعنا المعلم يهجى طفلا علمنا أنه سيقرئه ، والتنبيه على هذا بخصوصه مع أنه كلام مركب منها لا بد له من وجه فإذا أصاخ له اللبيب تفطن لما ذكر .

ثم قال : ولله در خطيب المفسرين إذ أشار لما ذكر بقوله : كالايقاظ وقرع العصا فجعله كقرع العصا إيماء إلى أن دلالته عقلية صرفة موكولة لفطنة السامع ، إذ دلالة قرع العصا الذى الحلم المضروب به المثل فى قوله : إن العصا قرعت لذى الحلم — لكونها على خلاف المعتاد تدل على خطئه كما نبه قرع الأسماع هنا إلى خطأ هؤلاء[2] . اهـ

فمن أول هذين النقلين وهو كلام القاضى البيضاوى — تبينا الغرض، ومن ثانيهما وهو تعليق الشهاب تبينا وجه الدلالة المعتبرة عليه .

ولعل هذا الوجه بعينه هو المقصود من مقولة الإمام الرازى رحمه الله تعالى : إن النبى ﷺ كان يتحداهم بالقرآن ، فلما ذكر هذه الحروف دلت قرينة الحال على أن مراده من ذكرها أن يقول لهم : هذا القرآن

---

(١) يريد رحمه الله تعالى من هذا الكلام: أنه ليس المراد هو تعليمهم مسمياتها لأن هذا شىء يعلمونه ولأن هذا إنما هو شأن المعلم لصبيته ، والأمر لم يكن كذلك كما هو بين ، هذا هو المتعين فيما أرى لفهم كلامه وإلا فسد كلامه ولم ينسجم أوله مع آخره . اهـ شيخنا

(٢) حاشية الشهاب على البيضاوى جـ ١ ١٦٠

إنما نزل بهذه الحروف التى أنتم قادرون عليها ، فلو كان هذا من فعل البشر لوجب أن تقدروا على الإتيان بمثله[1] . اهـ

والآن أعود بك إلى التساؤل الذى سبق طرحه والذى أرجأت الجواب عليه حتى يتم لنا هذا التمهيد أما وقد تم على الصورة التى قد رأيت فإنى أعيد على مسامعك هذا التساؤل مرة ثانية لتكون على ذكر به .

ومفاده : هل يصلح حمل أمر الحروف المقطعة على كونها أسماء أريد بها مسمياتها ؟ وهل توجد قرينة تصرف عن هذا الظاهر وتعين المصير إلى خلافه ؟

قلت : نعم يصلح حمل الحروف المقطعة على هذا الظاهر ، ولا توجد قرينة تمنع منه وتعين المصير إلى خلافه ، وقد وقفت فى التمهيد السابق ذكره على صدق هذا القول .

ولعل الصحابة ما كتبوا الحروف المقطعة على هذه الكيفية التى هى عليها دون كتابتها على حسب كيفية النطق بها إلا لإفادة هذا الظاهر .

وقد لحظ هذا الملحظ غير واحد .

يقول صاحب تفسير التحرير والتنوير : وإنما كتبوها فى المصاحف بصور الحروف التى يتهجى بها فى الكلام التى يقوم رسم شكلها مقام المنطوق به فى الكلام ، ولم يكتبوها بدوال ما يقرأونها به فى القرآن لأن المقصود التهجى بها وحروف الهجاء تكتب بصورها لا بأسمائها[2] . اهـ

---

(١) تفسير الرازى جـ ٢ ص ٩ ، ١٠

(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور جـ ١ ص ١٩٢

وبالجملة فهذا القول الأخير — أعنى به القول الثالث عشر — وهو أنها أسماء أريد بها مسمياتها وأن الغرض منها هو التحدى والإعجاز، هو الحق الحقيق بالإعتبار

وفوق ذلك كله ففى نطق الرسول ﷺ بأسماء هاته الحروف المقطعة على هذا الوجه الذى نقرؤها عليه إعجاز، وأى إعجاز؟

وبيان ذلك أن الرسول ﷺ كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب قال تعالى: «وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون»[1].

ومعلوم أن تلفظ الأمى الذى لم يمارس القراءة ولا الكتابة، ولم يحم حول ذلك قط بأسماء الحروف أعز عليه من بيض الأنوق[2] وأبعد من مناط العيوق[3].

وأما التلفظ بالحروف أنفسها — أعنى مسمياتها — فيستوى فيه الأمى وغير الأمى، فمثلا لفظ — ضرب — يستوى فى النطق به المتعلم والأمى. ولكن إذا طلب من كل منهما أن يتلفظ بأسماء الحروف المكون منها هذا اللفظ على نمط التهجى فيقول: ضاد - راء - باء - فإنه وإن استطاع

(١) سورة العنكبوت آية ٤٨

(٢) الأنوق: العقاب أو الرخمة. انظر تاج العروس للزبيدى فصل الهمزة باب القاف مادة أنق: ج ٦. ص ٣٨١، والمعجم الوسيط طبعة مجمع اللغة العربية. ج ١. ص ٧٠ نفس المادة.

(٣) هو نجم مضى فى طرف المجرة الأيمن يتلو الثريا لا يتقدما. انظر تاج العروس باب القاف فصل العين مادة عوق ج ٧. ص ٣٠ والمعجم الوسيط ج ٣. ص ٦٤٣ نفس المادة.

ذلك غير الأمى وهو مستطيعه لا محالة. إلا أنه مستبعد من الأمى استبعاد الخط والتلاوة.

فكون النبى ﷺ نطق بأسامى الحروف مع اشتهارة بأنه لم يكن ممن اقتبس شيئاً من أهله - كان حكم النطق بها مع ذلك حكم الأقاصيص المذكورة فى القرآن التى لم تكن قريش ومن يضاهيهم فى شىء من الإحاطة بها فى أن ذلك حاصل له من جهة الوحى وشاهد بصحة نبوته. اهـ بتصرف[1]

(١) استفدت ذلك من. الكشاف للزمخشرى ج ١ ص ٢٣، وتفسير أبى السعود ج ١ ص ١٧ وتفسير النسفى ج ١ ص ٩، وتفسير البيضاوى على حاشية زاده ص ٦١

المبحث الثاني

مايختص هاته الفواتح من أحكام وأسرار

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : إعرابها .

إعلم أن هاته الحروف من حيث الإعراب وعدمه يعتورها حكمان :

أحدهما : كونها غير معربة وذلك فى حالتين :

الأولى : كونها من المتشابه الذى استأثر الله بعلمه لأن الإعراب فرع المعنى وما لا يعرف معناه لا يعرب . بصرف النظر عن كون هذا القول مرجوحاً حسبما وقفت عليه فيما سبق .

الثانية : كونها أسماء حروف التهجى لأنها حينئذ بمنزلة أسماء الأصوات[1] لا يقصد إلا صدورها . فدلالتها تشبه الدلالة العقلية فهى تدل على أن الناطق بها يهيىء السامع إلى ما يرد بعدها مثل سرد الأعداد الحسابية على من يراد منه أن يجمع حاصلها أو يطرح أو يقسم ، كقولك واحد — اثنان ... الخ فظاهر أنها حينئذ محكية ولا تقبل إعراباً .

ثانيهما : كونها معربة .

وذلك على القول بأن لها معنى — ولا سيما على القول بأنها أسماء السور ، دع عنك كونه مرجوحاً . إذ هذا القول فى مقابلة القول الأول

(١) نحو : غاق : فى حكاية الغراب ونحو ذلك .

والذى هو كونها من المتشابه وليس فى التفريق بين معانيها المختلفة فهذا شىء وذاك شىء آخر .

وعلى ذلك — أعنى كونها معربة — تعتورها عدة أحوال .

الأولى : الرفع وذلك فى وجهين :

أولهما كونها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هذه الم ... الخ

ثانيهما : كونها مبتدءاً خبره مابعده .

الحال الثانية : النصب وذلك فى وجهين — أيضاً —

أحدهما : كونها مفعولا به لفعل محذوف تقديره : اقرأوا الم .. مثلا

ثانيهما : على إسقاط حرف القسم . كقول الشاعر :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد

يريد : وأمانة الله .

الحال الثالثة : الجر . وذلك فى وجه واحد . وهو كونها مقسماً بها . حذف حرف القسم وبقى عمله .

وذلك وإن كان ضعيفا لكونه من خصائص الجلالة المعظمة لايشاركها فيه غيرها[1] إلا أنه جائز عند الزمخشرى . أه بتصرف[2] .

(١) انظر التعليق على القول الثامن من الأقوال التى وقفت عليها سلفاً فى معناها .

(٢) استفدت ماورد فى إعرابها من المراجع الآتية .

حاشية الصاوى على الجلالين جـ ١ ص ٦ وحاشية الجمل عليها - أيضا - جـ ١ ص ١٠ البحر المحيط لأبى حيان جـ ١ ص ٣٥ و مجمع البيان للطبرسى جـ ١ ص ٧١ - ٧٢

وانظر : إعراب القرآن للنحاس جـ ١ ص ١٧٧ ط ٢ وتفسير سورة البقرة للدكتور عبد الفتاح محمد عبد الكريم ص ٣٠ - ٣١ .

هذا خلاصة ماورد فى هاته الفواتح من حيث الإعراب وعدمه .

المسألة الثانية : كونها آية أم لا .

وفى ذلك قولان :

أحدهما : البصريون لم يعدوا شيئاً منها آية .

ثانيهما : الكوفيون عدوا — على حد قول بعضهم — بعضها آيات مستقلة . والبعض الآخر جعلوه جزء آية مع مايليه .

فقالوا : « ألم » آية فى أول كل سورة ذكرت فيها . وكذلك «المص» و طسم» وأخواتها ، و « طه » و « يس » و « حم » وأخواتها ، إلا « حم عسق » فآيتان و« كهيعص » آية .

وأما « المر » وأخواتها فليست بآية ، وكذلك « طس » و « ص » . و « ق » و « ن والقلم » .

وقد أشار إلى ذلك الإمام الشاطبى فى منظومته إذ قال :

ومابدؤه حرف التهجى فآية لكوف سوى ذى الرا وطس والوتر

يقصد بالوتر : ماجاء منها على حرف واحد نحو « ض » « ق » « ن »

وقد نص على تلك المواضع الشيخ المتولى رحمه الله تعالى بقوله :

يس مع طه وصاد مريم أعرافها وقاف شورى يلتمى
مع ميم غير الرعد والأعراف كل إلى الكوفى بلا خلاف
وافقه الحصى فى حرفين أول شورى لك معلومين

ومعلوم أن حفصاً كوفى فتلك المواضع آيات عنده كما فى مصحفنا[1]

(١) المدخل إلى حق الأداء للدكتور : عبد الغفور محمـــود مصطفى ص ٤٠ ط : ٢ .

وقال الشيخ محمد الطاهر بن عاشور : بعد إذ أشار إلى قولى البصريين ، والكوفيين السابقين وتفصيـــله لقول الكوفيين : قال : والصحيح عن الكوفيين أن جميعها آيات وهو اللائق بأصحاب هذا القول إذ التفيصل تحكم . لأن الدليل مفقود .

والوجه عندى أنها آيات لأن لها دلالة تعريضية كنائية إذ المقصود إظهار عجزهم أو نحو ذلك فهى تطابق مقتضى الحال مع مايعقبها من الكلام.

ولا يشترط فى دلالة الكلام على معنى كنائى أن يكون له معنى صريح بل تعتبر دلالة المطابقة فى هذه الحروف تقديرية ، إن قلنا باشتراط ملازمة دلالة المطابقة لدلالة الإلتزام . أهـ[1] .

قلت : هذه الأقوال هى محصل ماورد بشأن الحروف المقطعة من هذه الناحية .

وعلى هذا الخلاف الوارد فى كونها آية أم جزء آية اختلف فى :

(أ) عدد آيات السورة المفتتحة بها، دع عنك التفصيل فهو ظاهر بين.

(ب) إجزاء قراءتها فى الصلاة عند الذين يكتفون فى قراءة السورة مع الفاتحة بآية واحدة مثل أصحاب أبى حنيفة[2] .

وتفصيل مذهب الأحناف يطلب فى مظانه من كتب الفروع إذ ليس هنا موضع تفصيله .

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور ج ١ ص ٢٠٤

(٢) استفدت هذه الجزئية الواردة فى فقره ب من المصدر السابق

المسأله الثالثة :

« مايتعلق بهاته الفواتح من أحكام تجويدية

وفيها فروع :

الأول : فى كيفية النطق بها .

قال الفراء : « الم » الهجاء موقوف فى كل القرآن وليس بجزم يسمى جزماً ، وإنما هو كلام جزمه نية الوقوف على كل حرف منه فافعل ذلك بجميع الهجاء قل أوكثر .اهـ (١) .

ومعنى ذلك أنه ينطق بها موقوفة ، دون علامات إعراب على نمط الأسماء المسرودة إذ لم تكن معمولة لعوامل فحالها كحال الأعـــداد المسرودة حين تقول — ثلاثة — أربعة — خمسة .

وكحال أسماء الأشياء التى تملى على الجارد لها إذ تقول مثلا ، ثوب - بساط - سيف دون إعراب ومن أعربها كان مخطئاً ، ولذلك نطق القراء بها ساكنة سكون الموقوف عليه(٢) .

فما كان منها صحيح الآخر نطق به ساكناً نحو ألف - لام - ميم - وما كان من اسماء الحروف ممدود الآخر نحو النطق بالهاء والياء فى مفتتح سورة مريم ، ونحو الطاء والهاء من أول « طه » .

ما كان كذلك نطق به فى أوائل السور ألفاً مقصورة لأنها مسوقة مساق المتهجى بها ، وهى فى هذه الحال مقصورة طلبا للخفة ولأنها على نمط التعديد أوما خوذه منه . اهـ بتصرف يسير (٣) .

(١) معانى القرآن للفراء جـ ١ ص ٩ ط ٢

(٢) والدليل على أن سكونها سكون وقف لاسكون بناء ، أنها لو بليت لحذى بها حذو كيف ، وأين ، وهؤلاء — انظر تفسير الرازى جـ ١ ص ٣

(٣) تفسير الرازى جـ١ ص٣ ، والتحرير والتنوير لابن عاشور جـ١ ص٢٠٢

قلت : هذا خلاصة ما ورد فى كيفية النطق بهاته الفواتح وقفاً ووصلا مع ما بعدها .

لكن يستثنى مما سبق ولاسيما حالة الوصل مفتتح سورة آل عمران(١) فإنك لو وصلتها أعنى — الميم من « الم » والذى هو مفتتح هذه السورة المذكورة بما بعدها وهو لفظ الجلالة « الله » يلتقى حينئذ ساكنان .

والنطق بها فى هذه الحال متعذر . فكيف إذاً ننطق بها فى هذه الحال ؟

والجواب على ما ذكر غير واحد من العلماء هو أن تفتح الميم من « الم الله » والفتح قراءة العامة . وذلك تخلصاً من التقاء الساكنين .

وذلك بإلقاء حركة الألف التى بعدها عليها بعد حذفها — أعنى حذف ألف الوصل — إذ شأنها أن تحذف عند الوصل .

واختاروا الفتح للميم فى هذه الحال دون الكسر كى لايجمع بين كسرة ، وياء ، وكسرة قبلها . اهـ بتصرف واختصار(٢) .

ويمكن القول هنا — أيضاً — على ما ذكر الشيخ محمد مكى نصر — وإنما كانت فتحة مع أن الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين الكسر

(١) ويلحق بذلك على قراءة ورش خاصة مفتتح سورة العنكبوت . فإنه والحالة هذه تفتح الميم من « الم أحسب الناس » وذلك بعد نقل فتحة همزة الإستفهام إليها ويحذف الهمز . ذكر ذلك فى نهاية القول المفيد فى علم التجويد للشيخ مكى نصر ص ١٣٨ ط . مصطفى الحلبى ١٣٤٩ هـ .

(٢) معانى القرآن للفراء جـ ١ ص ٩ ، وانظر . المدخل إلى فن الأداء للدكتور عبد الغفور مصطفى ص ٤٥

مراعاة لتفخيم اسم الله إذ لو كسرت الميم لرققت لام الجلالة وانتفت المحافظة على تفخيمها اهـ[1] .

الفرع الثانى : حكمها من حيث المد .

الحروف المقطعة فى أوائل بعض السور القرآنية تنقسم من هذه الحيثية إلى ثلاثة أقسام :

أولها : منها ما يمد مداً لازماً . ويختص هذا القسم منها ثمانية حروف مجموعة فى قولهم « سنقص عليك » ما عدا « عين » من فاتحتى « مريم ، والشورى » ففيها التوسط والمد .

ثانيها : منها ما يمد مداً طبيعياً وهو — أيضاً — يختص خمسة أحرف مجموعة فى قولهم : حى طهر .

ثالثها : ومنها ما لا مد فيه أصلا . ويختص بحرف الألف فحسب .

أشار إلى تلك الأقسام صاحب التحفة بقوله :

والـلازم الحرفى أول السور ... وجوده وفى ثمان انحصر
يجمعها حروف كم عسل نقص
وعين ذوا وجهين والطول أخص
وما سوى الحرف الثلاثى لا ألف ... فمده مداً طبيعياً ألف
وذاك أيضاً فى فواتح السور ... فى لفظ حى طاهر قد انحصر
ويجمع الفواتح الأربع عشر
صله سحيراً من قطعك ذا اشتهر[2]

(١) انظر : نهاية القول المفيد للشيخ مكى نصر ص ١٣٨

(٢) انظر : تحفة الأطفال الملحقة بالتحفة المنبرية فى معرفة الأحكام القرآنية الطهطاوى ص ١٢٨ ، ط المعاهد الأزهرية .

وملخص ما شرحه صاحب التحفة وغيره هنا أن اللازم الحرفى بقسميه المثقل والمخفف لا يكون إلا فى فواتح السور .

وسمى باللازم لملازمة السكون له فى حالتى الوصل والوقف .

والمثقل منه يطلق على ماجاء التشديد فيه بعد حرف المد إذ الحرف المشدد أثقل وذلك مثل « الم » فى مد اللام . و « طسم » فى مد السين .

وأما المخفف منه فسمى بذلك لوقوع الحرف الساكن بعد حرف المد بدون إدغام . ولذلك فهو أخف من سابقة نحو مد . الميم فى « الم » وحم ، ونحو « ن » ، و « ص » ، و « ق » .

واللازم بقسميه : انحصر فى ثمان حروف يجمعها « كم عسل نقص » وهذه الحروف الثمانية تمد مداً مشبعاً قدرة ست حركات من غير خلاف فيها إلا عين من فاتحتى مريم والشورى . ففيها وجهان عند جميع القراء التوسط وقدره أربع حركات والمد وقدره ست حركات[1] لكن المد أحسن .

وأشبع المد للساكن لزم ... ونحو عين فالثلاثة لهم

قال شارحها : معناه إذا وقع قبل الساكن اللازم حرف لين نحو « عين » من فاتحة مريم والشورى . فيجوز للقراء العشرة الثلاثة أوجه القصر ، والتوسط ، والطول . فالطول لاجراء اللين مجرى المد ، وهو مذهب مجاهد والشاطبى وغيرهما . والتوسط . نظراً لفتح ماقبله ورعاية للجمع بين الساكنين . وهما مختاران لجميع القراء والقصر : لإجرائها مجرى الصحيح . وهو اختيار متأخرى العراقيين . اهـ

وأما المد الطبيعى والذى يكون فيما مجاؤة على حرفين نحو طا - حا - يا - وغيرها من الحروف المجموعة فى قولهم « حى طهر » فيمد مداً طبيعياً بمقدار حركتين فقط وبدون تكلف . ولا يكون فى الحرف الثلاثى « المدى » .

وأما الألف . فهو وإن كان ثلاثيا إلا أنه لا يمد أصلا لا طبيعياً ولا فرعياً لأن وسطه وهو اللام ليس حرف مد . ولذا قال صاحب التحفة : « لا ألف » يعنى فلا تمده أصلا .

وبعـــد .

فاعلم أن هذه الفواتح الأربع عشرة يجمعها قولهم « صله سحيراً من قطعك » بحيث يختص كل نوع بطائفة معينة منها وقد مربك تفصيل ذلك آنفا - أ هـ بتصرف[1] .

وقبل أن ننفض أيدينا من هذا الأمر ونيمم وجوهنا شطر فرع آخر من هذه المسألة لا يفوتنى أن أنبهك إلى أمر لصيق الصلة بموضوعنا هذا.

وهو حكم مد الميم من فاتحة آل عمران حالة الوصل

وقد عرفت فيما سبق لك بيانه أنه حالة الوصل تفتح الميم ويذهب سكونها تخلصاً من التقاء الساكنين .

وعرفت - أيضاً - فيما سبق أنه حالة الوقف على الميم هذه تمد مداً لازما حرفيا مخففا مقداره ست حركات .

= انظر . الكوكب الدرى شرح طيبة ابن الجزرى للشخ محمد الصادق قمحاوى ص ١٣٦ - ١٣٧ . ط أولى .

(١) انظر : للتحفة المنبرية ص ١٥٨ - ١٦٠ وانظر بعضه فى كيف يتلى القرآن للدكتور : عبد الوهاب عبد العاطى ص ٤٢ - ٤٣ ط أولى .

أما حالة الوصل - أعنى وصلها بلفظ الجلالة بعـــدها - فللعلماء فى مدها وجهان .

أولهما : الإشباع ست حركات : نظراً لأن تحريك الميم بالفتح بعد المد عارض لالتقاء الساكنين واعتبر المد هنا أصلا . لأن الأصل فى الميم السكون .

ثانيهما : القصر حركتان مع وصلها بما بعدها اعتداداً بالحركة العارضة ولعدم وجود سبب للمد وهو السكون .

قال ابن الجزرى :

والمد أولى إن تغير السبب وبقى الأثر أوفاقصر أحب

وقال شارحه : المعنى أنه يجوز المد والقصر إذا غير سبب المد عن صفته التى من أجلها كان المد. سواء أكان السبب همزاً أو سكونا ...

وبعد كلام طويل عن التغيير بسبب الهمز قال : وكذلك الحكم فى جواز المد والقصر إذا كان السبب سكوناً نحو « الم الله » آول آل عمران حالة الوصل . ا هـ[1] .

وذكر الشيخ مكى نصر فى ذلك عن صاحب الكنز قوله :

ومد له عند الفواتح مشبعاً وإن طرأ التحريك فاقصر وطولا

لكل وذا فى آل عمران قد أتى

وورش فقط فى العنكبوت له كلا . اهـ[2]

---

(١) الكوكب الدرى شرح طيبة ابن الجزرى ص ١٤٠ - ١٤١

(٢) نهاية القول المفيد فى علم التجويد ص ١٣٨

يقصد أن مفتتح سورة العنكبوت كهو - تماماً بتمام - فى مفتتح سورة آل عمران من هذه الحيثية - أيضاً - عند ورش خاصة .

الفرع الثالث : مايختص بعض هذه الحروف من الإظهار والإدغام :

حق النون الساكنة إذا وليها حرف من حروف « يرملون » الإدغام بنوعيه أعنى الإدغام بغنة وهو يختص من حروف « يرملون » أربعة أحرف يجمعها قولهم « ينمو » وهو أول النوعين ، وهو - أيضا - الذى يعنينا هنا - دع عنك النوع الثانى وهو الإدغام بغير غنة إذ ليس له تعلق بمقصودنا .

لكن يستثنى من هذه القاعدة النون الساكنة مع الواو فى موضعى « يس والقرآن الحكيم » إذ حكمها الإظهار عند قالون وابن كثير وأبو عمرو وحمزة وحفص واختلف عن ورش فى « ن والقلم »[1] .

وسبب الإظهار هنا . مراعاة للإنفصال الحكمى لأن النون فيها وإن اتصلت بما بعدها لفظاً فى حالة الوصل فهى منقطعة حكماً .

ولأن النون فيها - أيضا - حرف هجاء لا حرف مبنى . وما كان كذلك فحقه الفصل عما بعده فيظهر فى الوصل كظهوره فى الوقف[2] .

وقد جاء من طريق طيبة النشر القول لبعضهم بالإدغام فى هذين الموضعين - أيضا -[3] .

(١) نهاية القول المفيد للشيخ محمد مكى نصر . ص ١١٦

(٢) الإتقان فى تجويد القرآن للدكتور : عبد الرحمن عويس ص ٥٥ - ٥٦ ط أولى .

(٣) الكوكب الدرى شرح طيبة ابن الجزرى ص ٢٢٧ - ٢٢٨

أما النون من « طسم » أول الشعراء والقصص . فحكمها الإدغام عند السين وذلك عند جميع القراء إلا حمزة فإنه أظهرها[1] .

ووجه الإدغام هنا هو مراعاة للإتصال اللفظى ليتأتى معه التحقيق بالإدغام ولعدم صحة الوقوف عليها لأنها جزء كلمة والوقف لا يكون إلا على تمام الكلمة ، والعبرة فى ذلك كله بالرواية[2] .

وأما النون . من عين ص أول مريم ، ومن « طس تلك » أول النمل ومن « حم عسق » فإن السكت عليها لا يتم إلا بالإظهار[3] .

المسألة الرابعة : وجه اختصاص كل سورة بفاتحتها من هاته الحروف .

رغم ماقيل من أن تطلب وجه لاختصاص كل سورة بفاتحتها التى اختصت بها لا وجه له بل هو ساقط .

وقد أشارت إلى ذلك أبلغ إشارة عبارة خطيب المفسرين ، وذلك حيث يقول : فإن قيل ما وجه اختصاص كل سورة بالفاتحة التى اختصت بها ؟

أجيب : بأنه لما كان الغرض هو التنبيه والمبادىء كلها فى تأدية هذا الغرض سواء لا مفاضلة كان تطلب وجه الإختصاص ساقطاً ، كما إذا سمى الرجل بعض أولاده زيداً والآخر عمراً لم يقل له . لم خصصت ولدك

(١) نهاية القول المفيد ص ١١٦ ، والكوكب الدرى شرح الطيبة . ص ٢٢٩

(٢) الإتقان فى تجويد القرآن . ص ٥٦

(٣) الكوكب الدرى ص ٢٢٩ - ٢٣٠

هذا بزيد وذاك بعمرو ؟ لأن الغرض التمييز وهو حاصل بذلك . اهـ[1] .

أقول : ورغم ذلك . فيبقى تساؤل ملح مفاده . ما الحكمة من اختصاص كل سورة بفاتحتها ؟ إذ ما ذكره خطيب المفسرين من كون الغرض منها هو التنبيه والمبادىء كلها فى تأدية هذا الغرض . لا يشفى غليلا ولا يروى ظمأ إذ التنبيه والحالة هذه حاصل ـ أيضا ـ لو جعلنا مثلا . فاتحة سورة « ق » مكان فاتحة سورة « ص » وهكذا أو افتتحت كل السور المبدوء بالحروف المقطعة بمفتتح واحد مثل « الم » مثلا وعليه : فثمة حكمة لا محالة فى اختصاص كل سورة بفاتحتها .

فهل نجد فى أقوال العلماء ما يجيب على هذا التساؤل ؟

أقول نعم وجدنى أقوالهم مايجيب على هذا التساؤل .

وقد وفت عبارة العلامة الزركشى فى البرهان ببيان هذا الأمر .

قال رحمه الله تعالى . فأما ما بدىء بثلاثة أحرف نحو « الم » ففيه سر ... وبعد كلام ليس بالقليل . قال : وهو أن الألف للبداية ، واللام للتوسط ، والميم للنهاية . فاشتملت هذه الأحرف الثلاثة على البداية والتوسط والنهاية .

وكل سورة استفتحت بهذه الأحرف فهى مشتملة على مبدأ الخلق ، ونهايته ، وتوسطه مشتملة على خلق العالم وغايته وعلى التوسط بين البداية من التشريع والأوامر فتأمل ذلك فى البقرة ، وآل عمران ، وتنزيل السجدة ، وسورة الروم ، وغيرها .

وأيضا ـ فإن الألف كثرت فى الفواتح دون غيرها من الحروف لكثرتها فى الكلام .

---

(١) السراج المنير الخطيب الشربينى حـ ١ . ص ١٣ المطبعة الخيرية .

ثم قال : وتأمل السورة المفردة التى اجتمعت على الحروف المفردة كيف تجد السورة مبنية على كلمة تلك الحروف .

فمن ذلك . « ق والقرآن المجيد » فإن السورة مبنية على الكلمات القافية .....

من ذكر القرآن ، ومن ذكر الخلق ، وتكرار القول ومراجعته مراراً ، والقرب من ابن آدم ، وتلقى الملكين وقول العتيد وذكر للرقيب ، وذكر السابق ، والقرين والإلقاء فى جهنم والتقدم بالوعد ، وذكر المتقين وذكر القلب والقرآن والتنقيب فى البلاد وتشقق الأرض ، والقاء الرواسى فيها ، وبسوق النخل والرزق ـ وغير ذلك وسر آخر ، وهو أن كل معانى السورة مناسبة لما فى حرف القاف من الشدة والجهر والقلقلة والإنفتاح .

ثم قال : وإذا أردت زيادة إيضاح فتأمل سورة « ص » وما اشتملت عليه من الخصومات المتعددة : ...

فأولها خصومة الكفار مع النبى ﷺ وقولهم (أجعل الآلهة إلهاً واحداً . إن هذا الشىء عجاب)[1] .

ثم اختصام الخصمين عند دواد . ثم تخاصم أهل النار . ثم اختصام الملأ الأعلى فى العلم ثم تخاصم إبليس واعتراضه على ربه وأمره بالسجود . ثم اختصامه ثانيا فى شأن بنيه وحلفه ليغوينهم أجمعين إلا أهل الإخلاص منهم . ـ وهكذا .

ثم قال وكذلك سورة نون فإن فواصلها كلها على هذا الوزن مع ما تضمنت من الألفاظ النونية .

---

(١) سورة ص آية ٥

وتأمل سورة الأعراف . زاد فيها « ص » لأجل قوله « فلا يكن في صدرك حرج منه »[1] .

ـ وماشابهه مما :

وزاد في الرعد . راء . لأجل قوله تعالى « الله الذي رفع السموات .. »[2] ولأجل ذكر الرعد والبرق وغيرهما مما فيه ـ أيضا ـ الإشارة إلى حرف الراء . اهـ وتصرف[3]

ثم قال : وكذا وقع في كل سورة منها[4] ما كثر ترداده فيما يتركب من كلمها ويوضحه أنك إذا ناظرت سورة منها بما يماثلها في عدد كلماتها وحروفها وجدت الحروف المفتتح بها تلك السورة إفراداً وتركيبا أكثر عدداً في كلماتها منها في نظيرتها ومماثلتها في عدد كلمها وحروفها فإن لم تجد بسورة منها ما يماثلها في عدد كلمها ففي اطراد ذلك في المثيلات مما يوجد له النظير ما يشعر بأن هذه لو وجد ما يماثلها لجرى على ما ذكرت لك .

وقد اطرد هذا في أكثرها فحق لكل سورة منها ألا يناسبها غير الوارد فيها فلو وضع موضع « ق » من سورة « ن » لم يمكن لعدم التناسب الواجب مراعاته في كلام الله تعالى .

وقد تكرر في سورة يونس من الكلم الواقع فيها « الر » مائتا كلمة

(١) سورة الأعراف آية ٢
(٢) سورة الرعد آية ٢
(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي ج ١ ص ١٦٨ — ١٧٠
(٤) أي المفتتحة بالحروف المقطعة .

وعشرون أو نحوها فلهذا افتتحت ب « الر » وأقرب السور إليها مما يماثلها بعدها من غير المفتتحة بالحروف المقطعة سورة النحل وهي أطول منها مما يركب على « الر » من كلمها مائتا كلمة مع زيادتها في الطول عليها . فلذلك وردت الحروف المقطعة « الر » في أول يونس دون النحل . اهـ بتصرف يسير[1] .

أقول : يفهم من كلام العلامة الزركشي أن المطرد في السور المفتتحة بالحروف المقطعة كون كلماتها في أفرادها ، وتراكيبها مبنية على الأكثر من جنس الحروف التي افتتحت بها .

وإن شئت فقل « تسري روح الحروف المقطعة في جسد السور المفتتحة بها كل سورة بما يناسب مفتتحها .

المسألة الخامسة : الحكمة في عدم مجيء الحروف المقطعة في موضع معين من القرآن الكريم .

قال العلماء : لم ترد كلها مجموعة في موضع بعينه إنما كررت وجاءت مفرقة على السور لأن إعادة التنبيه على المتحدى به مؤلفاً منها أوصل إلى الغرض الذي هو التحدي والتبكيت . ولذلك كل تكرير ورد في القرآن فالمطلوب منه تمكين المكرر وتقريره . اهـ

وبعد . فقد وصلت بك بعون الله وتوفيقه . إلى نهاية هذه الدراسة

(١) المصدر السابق ص ٢٧١ — ٢٧٢
(٢) السابق ص ٢٤ ، وتفسير ابن كثير ج ١ ص ١٣٨ ، وتفسير النسفي ج ١ ص ١٠

التى وضعتها لتجلية بعض الحقائق المتعلقة بشأن الحروف المقطعة الواقعة فى أوائل بعض السور القرآنية والله أسأل أن يجعل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم .

« وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين » .

دكتور
عبد الله الشمندى عبد الله محمود العوارى
المدرس بقسم التفسير وعلوم
القرآن بالكلية

فهرست المراجع

أولا : كتب التفسير

١] أضواء البيان فى تفسير القرآن للشنقيطى
٢] البحر المحيط لأبى حيان
٣] تفسير القرآن العظيم لابن كثير
٤] تفسير البيضاوى
٥] تفسير الطبرى
٦] تفسير النسفى
٧] تفسير أبى السعود
٨] تفسير القرطبى
٩] تفسير الرازى
١٠] تفسير الألوسى
١١] تفسير سورة البقرة للدكتور عبد الفتاح محمد عبد الكريم
١٢] التحرير والتنوير لابن عاشور
١٣] حاشية الشهاب على البيضاوى
١٤] حاشية زاده على البيضاوى
١٥] الجمل على الجلالين
١٦] حاشية الصاوى على الجلالين
١٧] الدر المنثور فى التفسير بالمأثور للسيوطى
١٨] السراج المنير للخطيب الشربينى
١٩] الكشاف للزمخشرى
٢٠] مجمع البيان للطبرسى

٢١] الميزان فى تفسير القرآن للطباطبائى

ثانيا : كتب دراسات قرآنية

٢٢] الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى
٢٣] الإتقان تجويد القرآن للدكتور عبد الرحمن عويس
٢٤] إعراب القرآن للشيخ محي الدين الدروش
٢٥] إعراب القرآن للنحاس
٢٦] البرهان علوم القرآن للزركش
٢٧] تأويل شكل القرآن لابن قتيبة
٢٨] التحفه العنبرية فى معرفة الأحكام القرآنية للطهطاوى
٢٩] دراسات فى التنبيه على فى التفسير من والإسرائيليات للباحث
٣٠] كيف يتلى القرآن الكريم للدكتور : عبد الوهاب عبد العاطى عبد الله
٣١] الكوكب الدرى شرح طيبة ابن الجزرى للشيخ محمد الصادق قحاوى
٣٢] معانى القرآن للفراء
٣٣] المدخل إلى فن الأداء للدكتور عبد الغفور محمود مصطفى
٣٤] نهاية القول المفيد فى علم التجويد للشيخ محمد مكى نصر

ثالثا : كتب الحديث وشروحه

٣٥] تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى
٣٦] الترغيب والترهيب للمنذرى
٣٧] سلسلة الأحاديث الصحيحة للألبانى
٣٨] سنن الترمذى
٣٩] صحيح البخارى
٤٠] صحيح مسلم

٤١] مجمع الزوائد للهيثمى
٤٢] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للشيخ على القارى
٤٣] مسند الإمام أحمد
٤٤] المستدرك للحاكم
٤٥] مشكاة المصابيح للتبريزى
٤٦] المعجم الكبير للطبرانى

رابعاً : كتب التاريخ والتراجم والمعاجم

٤٧] تاج العروى للزبيدى .
٤٨] سيرة ابن هشام .
٤٩] لسان الميزان لابن حجر .
٥٠] مع الرسول فى سيرته وسيرة للدكتور يحى اسماعيل هبلوش .
٥١] ميزان الإعتدال للذهبى .
٥٢] المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية .